التقرير السنوي 2017

صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ

جابر المبارك الحمد الصباح

(رئيس مجلس الوزراء)

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

(ولي العهد)

المحتويات

- أبرز المؤشرات المالية 5
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 9
- مجلس الإدارة 15
- الإدارة 25
- دراسة وتحليل الإدارة 32
- الحوكمة 35
- إدارة وتوزيع رأس المال 52
- إدارة المخاطر 56
- البيانات المالية 77
- قائمة الفروع 126

أبرز المؤشرات المالية

1. نمو مضاعف لصافي الربح للسنة الرابعة على التوالي [1]

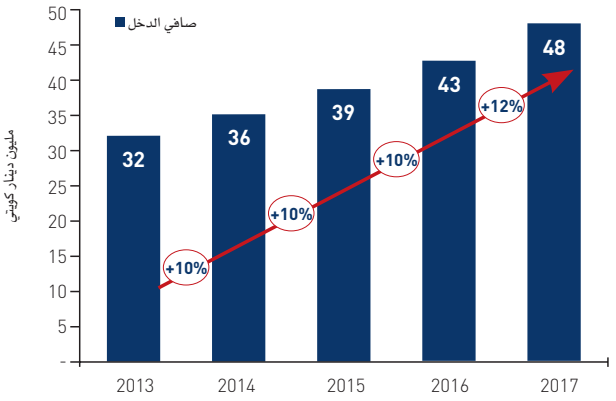

2. ارتفاع توزيعات الأرباح بأكثر من الضعف خلال السنتين الماضيتين

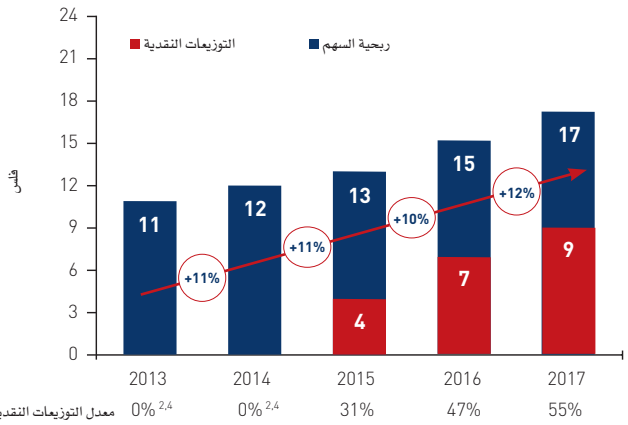

3. ارتفاع تاريخي للقروض لدى البنك وقطاعي الأعمال (التجاري والأفراد)

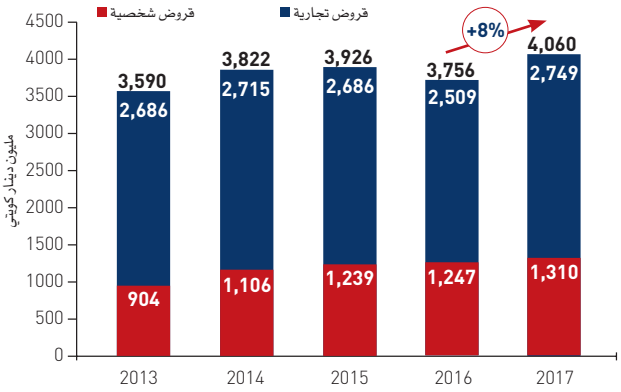

4. إنخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى 1.7%

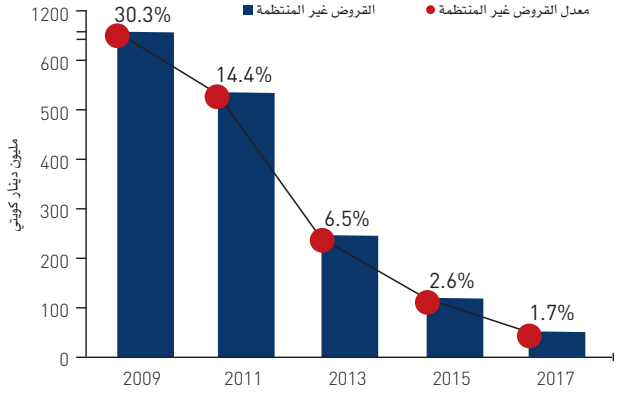

5. تثبيت تصنيفات البنك في المرتبة "A"، مع رفع النظرة المستقبلية إلى "إيجابية" من جانب ستاندارد آند بورز وكابيتال انتلجنس

		2016	2017
Moody's	طويل المدى	A3	A3
	النظرة المستقبلية	مستقر	مستقر
S&P Global Ratings	طويل المدى	-A	-A
	النظرة المستقبلية	مستقر	إيجابي
Fitch Ratings	طويل المدى	+A	+A
	النظرة المستقبلية	مستقر	مستقر
	تصنيف الجدوى	bb	+bb
CAPITAL intelligence	الملاءة المالية	+BBB	+BBB
	النظرة المستقبلية	مستقر	Positive

1. معدل النمو لصافي الدخل: 2014: 10.3%. 2015: 9.9%. 2016: 10.1%. 2017: 11.8%.
2. تم تعديل ربحية السهم ونسب النمو للسنوات 2013 و 2014 لتأخذ بالحسبان توزيعات أسهم المنحة المصدرة في تلك السنوات.
3. معدل التوزيعات النقدية، تخضع توزيعات 2017 لموافقة الجمعية العامة.
4. تم توزيع أسهم منحة بواقع 5% في 2013 و 2014.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أستعرض معكم التقرير السنوي لبنك الخليج عن عام 2017. فقد تمكن البنك من تجاوز عدة مراحل في عملية التحول الاستراتيجي، مع المضي قدماً بخطىً ثابتة على مسار النمو. ورغم التحديات الكبيرة التي شابت القطاع المصرفي والصعوبات التي شهدها المناخ المالي، استطاع البنك تحقيق نمو مضاعف في صافي الإيرادات للسنة الرابعة على التوالي.

سجل بنك الخليج صافي ربح بمقدار 48 مليون د.ك.، أي بزيادة نسبتها 12% عن السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، حقق زيادةً بواقع 13% في صافي إيرادات الفوائد ليبلغ 132 مليون د.ك.، وزيادة بنسبة 11% في الأرباح التشغيلية قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة لتبلغ 117 مليون د.ك.، مقارنةً بعام 2016.

وواصلت محفظة القروض في البنك تحسنها نتيجةً لانخفاض القروض غير المنتظمة إلى 73 مليون د.ك.، أي بنسبة 1.7% من إجمالي القروض، مقارنةً بمبلغ 93 مليون د.ك.، أي بنسبة 2.4% في نهاية 2016. وبلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة 414% في نهاية 2017.

الميزانية العمومية

لا يزال البنك يتمتع بمعدل قوي لكفاية رأس المال بلغت نسبته 17.8%، وهو أعلى بكثير من المعدل الرقابي المطلوب والبالغة نسبته 14%. وشهدت موجودات البنك نمواً بواقع 4% لتبلغ 5،683 مليون د.ك.، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 5% ليبلغ 601 مليون د.ك. أما إجمالي قروض العملاء فقد أنهى العام بمقدار 4،060 مليون د.ك.، أي بزيادة نسبتها 8% عن نهاية السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالربحية، فقد بلغت ربحية سهم البنك 17 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، مقارنةً بمقدار 15 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وبلغ العائد على متوسط الموجودات 0.86%، مقارنةً بمعدل 0.78% في عام 2016، كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 8.3%، مقارنةً بمعدل 7.8% للسنة السابقة.

وتماشياً مع الأداء الإيجابي المستمر للبنك، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلوس للسهم الواحد، اي بزيادة نسبتها 29% عن توزيع الأرباح النقدية بمقدار 7 فلوس للسنة الماضية.

نظرة مستقبلية "إيجابية" للبنك

لا يزال بنك الخليج يحظى بالتقدير الدولي في مجال الجدارة الائتمانية والقوة المالية. فقد تمكن البنك، خلال المراجعة السنوية للتصنيفات الائتمانية من جانب وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى، من تحقيق ثلاثة تصنيفات إيجابية عن عام 2017: 1) وكالة ستاندارد آند بورز، 2) ووكالة كابيتال إنتليجنس، اللتين قامتا برفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من "مستقرة" إلى "إيجابية"، بينما 3) قامت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية برفع تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج من المرتبة "bb" إلى المرتبة "+bb".

وخلال العام، قامت وكالة موديز إنفستورز سيرفسز بتثبيت تصنيف بنك الخليج في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وذلك في أحدث تقرير لها يتضمن الرأي الائتماني، والذي صدر في مايو من عام 2017. وبالمثل، قامت وكالة فيتش في أكتوبر 2017 بتثبيت تصنيف المصدر للبنك عند المرتبة "+A"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، بينما قامت برفع تصنيف البنك للجدوى المالية إلى المرتبة "+bb". أما وكالة ستاندارد آند بورز فقد قامت في يونيو 2017 بتعديل تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من "مستقرة" إلى "إيجابية"، مع تثبيت التصنيف الائتماني للطرف المقابل للبنك عند المرتبة "A-/A-2". وعلى صعيد إصدار الشريحة الثانية من رأس المال لبنك الخليج، قامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف السندات المصدرة عند المرتبة "BBB"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وذلك في مايو 2017، كما قامت بتثبيت التصنيف العام للبنك عند المرتبة "+BBB"، مع رفع تصنيف النظرة المستقبلية إلى "إيجابية" في ديسمبر 2017."

عوامل النمو عبر قطاعات الأعمال

يرتكز الأداء القوي لبنك الخليج عبر قطاعات الأعمال المختلفة على تقديم الخدمات التي تجتذب جميع شرائح العملاء، سواءً على مستوى الشركات أو الأفراد. ففي جانب الخدمات المصرفية للشركات، أدت منصة المعاملات المصرفية الإلكترونية التي تم طرحها خلال السنة الماضية إلى إتاحة التشغيل الآلي للعديد من العمليات وإلى ضبط مسارها، علاوةً على توفير الوقت وتخفيف المخاطر التشغيلية لعملائنا. وحتى يتسنى تقديم خدمة أفضل لعملائنا من الشركات وموظفيهم، قام البنك بتوفير إمكانية حصول الموظفين على مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بكل سهولة ويسر في أماكن عملهم.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الشخصية، واصل البنك تطوير الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وعبر الإنترنت بهدف استيفاء احتياجات قاعدة عملائنا الرقمية المتنامية. ولا يزال برنامج الولاء "مكافآت الخليج" الذي طرحه البنك يشهد توسعاً كبيراً في مجال اتفاقات الشراكة مع المتاجر وفي العروض الترويجية، إضافة إلى تزايد حصة هذا المنتج من السوق بمعدلات ثابتة. ونتيجةً للجهود البحثية العميقة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات عملائنا من الأفراد، قام البنك بإطلاق برنامج "وايز" الاستثماري، الذي يمثل أول خدمة استشارية رقمية في الكويت لإدارة المحافظ. وأدى برنامج "وايز" إلى تبسيط عملية الاستثمار في الأسواق العالمية، وهو مصمم بحيث يتلاءم مع أهداف كل عميل على حدة ونزعته للمخاطر، مع إضافة اللمسة البشرية إلى هذه الخدمة الرقمية من خلال موظفي البنك المدربين على أعلى المستويات.

كما قام البنك بطرح خدمات جديدة في خمسة من الفروع البالغ عددها 57 فرعاً. وترمي هذه الخطوة إلى تطوير خدمة العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا الصدد، تم تصميم أجهزة الصراف الآلي في تلك الفروع خصيصاً لخدمة هذا الغرض، مع تدريب مجموعة منتقاة من الموظفين على التواصل بلغة الإشارة.

وضع معايير جديدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات ورأس المال البشري

يسعى بنك الخليج باستمرار إلى الحفاظ على موقعه الريادي في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويواصل حرصه على المساهمة في رفعة شأن وطننا الحبيب وتحقيق الخير والرفاه لجميع أفراد المجتمع الكويتي. ويركز برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه البنك على قطاع التعليم وشريحة الشباب وريادة الأعمال والصحة واللياقة البدنية، ناهيك عن تعزيز الثقافة الكويتية وإرثها التراثي الغني. وعلى غرار السنوات السابقة، قمنا بإصدار تقرير مستقل يتضمن جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي قام بها البنك. ونعرض فيما يلي مقتطفات من تلك الأنشطة.

إنجاز – الكويت

يواصل البنك المساهمة في مؤسسة إنجاز – الكويت كراع رئيسي لأنشطتها. وتقدم هذه المؤسسة برامج تعليمية في اللغتين العربية والإنجليزية، يتم تخصيصها لتطوير مهارات ريادة وقيادة الأعمال، وذلك بهدف مساعدة الشباب على تحقيق مسارات مهنية ناجحة. ويتميز البنك بموقعه كجهة عمل تضم أكبر عدد من الموظفين المتطوعين والمشاركين في هذا البرنامج، حيث تطوع أكثر من 250 موظف بوقتهم وجهدهم لمساعدة إنجاز في التواصل مع طلاب المدارس الثانوية والجامعات في الكويت.

برنامج أجيال لتطوير الخريجين

يتبنى بنك الخليج "برنامج أجيال لتطوير الخريجين" كبرنامج رائد يتم تنفيذه بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، والذي دخل عامه الرابع من تطوير رأس المال البشري. ويعمل البرنامج على اكتشاف وتعزيز المواهب الكويتية الشابة في مرحلة مبكرة من مسارهم المهني، ويساعد في إعدادهم لتولي المناصب القيادية في القطاع المصرفي والمالي الكويتي في المستقبل، وذلك من خلال برنامج تدريبي مكثف.

برنامج فكرة

يواصل البنك رعاية برنامج "فكرة"، وذلك في إطار التزامه بدعم الشباب والتنمية الاقتصادية في البلاد. وقد بلغ برنامج "فكرة" نسخته الثالثة، وهو عبارة عن برنامج تدريبي مكثف مخصص لريادة الأعمال، ويعمل على تزويد رواد الأعمال الطموحين بالمهارات الفنية والمعرفة المطلوبة للشروع في تأسيس أنشطة الأعمال الخاصة بهم.

المبادرات الخاصة بشهر رمضان الفضيل

يقوم البنك كل عام بطرح مجموعة من المبادرات في إطار حملته الرمضانية. وقد ركز الإعلان التلفزيوني لبنك الخليج هذا العام، والذي تتمحور فكرته حول "تغيير الأفكار"، على الترويج للتحلي بالروح الطيبة وتعزيز الروابط العائلية. وجاء التعليق على الإعلان التلفزيوني بصوت الفنان القدير سعد الفرج. كما شارك البنك سوق "سيفكو" المركزي وبنك الطعام الكويتي في تقديم الأطعمة إلى الأسر المحتاجة. كذلك، قام موظفو البنك بالعديد من الزيارات إلى مستشفيات الأطفال للإحتفال معهم بالقرقيعان.

رحلة الغوص التراثية بحثاً عن اللؤلؤ

يلتزم البنك بالقيام بدور الراعي الرئيسي لرحلة الغوص حفاظاً على التراث الكويتي العريق. ويأتي شباب من أنحاء الدول الخليجية إلى الكويت للمشاركة في هذا الحدث الذي يستمر لمدة أسبوعين، والذي يعيد أمجاد الأجداد من خلال إحياء رحلات الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، لتذكير الشباب بما كان يواجهه أسلافهم من تحديدات ومصاعب قبل اكتشاف النفط.

ماراثون بنك الخليج 642 يدعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يعكس ماراثون بنك الخليج – في نسخته الثالثة – أهمية الصحة واللياقة البدنية. وكان ماراثون هذا العام استثنائياً من حيث الحضور الكثيف، وكان من نتائجه وضع الكويت على خريطة الرياضة العالمية، حيث إنه معتمد دولياً، وتم إدراجه في روزنامة سباقات الماراثون العالمية. وتم فتح باب المشاركة في الماراثون للجميع، وتضمن سباقات لأربع مسافات (5 كلم، 10 كلم، 21 كلم، و42 كلم) بحيث استقطب جميع الفئات الساعية إلى اللياقة البدنية. وشارك في السباق مجموعات متنوعة تضمنت الأفراد والعائلات والفرق من مختلف الخلفيات، وضم أكثر من 130 جنسية مختلفة.

وللعام الثاني على التوالي، شارك البنك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مبادرتها التي تحمل عنوان "أصوات للاجئين"، وهي عبارة عن حملة توعية عبر الإنترنت تضامناً مع اللاجئين لمساعدتهم في إسماع أصواتهم وتعريف العالم بحقوقهم الإنسانية. وفي أعقاب هذه الفعالية، تبرع كل من بنك الخليج وشركة برو فجن سبورتس مانجمنت بمبلغ 10,000 د.ك. إلى المفوضية السامية.

الجوائز

لا يزال أداء بنك الخليج يحظى بالتقدير الواسع، سواءً على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. وقد استهل البنك العام بالتسجيل في موسوعة غينس للأرقام القياسية لإنجازه المحقق "كأكبر جائزة نقدية لحساب مصرفي في العالم" عن جائزة حساب الدانة البالغة قيمتها مليون د.ك. وعلى المستوى الإقليمي، حاز البنك على الجوائز التالية: "أفضل تجربة للخدمة المصرفية عبر الهواتف الذكية في الشرق الأوسط" من مجلة آرابيان بيزنس، "أفضل تطبيق لتقنية مخاطر الائتمان في الشرق الأوسط في العام" من مجلة إيجن بانكر، و"أفضل جهة لتقديم خدمة العملاء في الشرق الأوسط" من مجلة إنترناشيونال بانكر. وعلى المستوى المحلي، فاز برنامج البنك لتدريب الموارد البشرية بجائزة "أفضل برنامج تدريبي في الكويت" من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز الحكومي. كما فاز البنك بجائزة "التميز في خدمة كبار العملاء" ضمن جوائز العلاقات العامة وخدمة العملاء. وفيما يتعلق بإعلانه التجاري خلال شهر رمضان المبارك، فاز البنك بجائزة "أكثر الإعلانات التلفزيونية تأثيراً" ضمن جوائز الإبداع الإعلاني المقدمة من خلال ملتقى الإعلام العربي.

شكر وتقدير

يعتمد نجاح بنك الخليج على تفاني والتزام العديد من الأفراد والمؤسسات، الذين أتقدم إليهم جميعاً بوافر الشكر والتقدير. كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، على قيادتهم ورؤيتهم الحكيمة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام، وإلى أعضاء مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، على قيادتهم ودعمهم المستمر وإرشاداتهم طوال العام.

وبالنيابة عن بنك الخليج، أود أن أعبر عن شكري وتقديري لعملائنا على ثقتهم المستمرة في البنك وولائهم، الذي كان في مقدمة عناصر النجاح للبنك. وأخيراً، أتقدم بالشكر إلى موظفينا على تفانيهم وجهودهم وانتمائهم لبنك الخليج.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

الجوائز

أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم من خلال جائزة حساب الدانة البالغة قيمتها مليون د.ك.

موسوعة غينيس للأرقام القياسية

أفضل تجربة للخدمة المصرفية عبر الهواتف الذكية في الشرق الأوسط

مجلة أرابيان بيزنس

أفضل بنك رقمي في الكويت لعام 2016

وورلد فاينانس

أفضل بنك في الخدمات المصرفية للأفراد في الكويت

بانكر ميدل ايست – مجلة سي بي أي فاينانشال

أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في الكويت لعام 2016

وورلد فاينانس

التميز في مجال المعالجة المباشرة للمدفوعات

سيتي بنك

أفضل بنك في إدارة الخزينة والنقد في الكويت

غلوبل فاينانس

أفضل بنك في الخدمات المصرفية للأفراد في الكويت

مجلة انترناشونال فاينانس

أفضل برنامج تدريبي في الكويت لعام 2016

برنامج إعادة الهيكلة والجهاز الحكومي في الكويت

أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في الكويت

مجلة انترناشونال فاينانس

التميز في تقديم الخدمات المصرفية لكبار العملاء

جائزة الكويت للعلاقات العامة وخدمة العملاء

أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في الكويت

بانكر ميدل ايست – سي بي أي فاينانشال

أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد

انترناشونال بانكر

أفضل جهة لتقديم خدمة العملاء في الشرق الأوسط

انترناشونال بانكر

أفضل تنفيذ لتكنولوجيا إدارة مخاطر الائتمان في الشرق الأوسط في العام

مجلة إيجن بانكر

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

علي مراد بهبهاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

ساير بدر الساير
عضو مجلس إدارة

باسل الرشيد البدر
عضو مجلس إدارة

عمر حمد العيسى
عضو مجلس إدارة

جاسم مصطفى بودي
عضو مجلس إدارة

خالد فيصل المطوع
عضو مجلس إدارة

بدر ناصر الخرافي
عضو مجلس إدارة

بدر عبد المحسن الجيعان
عضو مجلس إدارة

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- نائب رئيس مجلس الإدارة: 17 مارس 2012 إلى 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة: 11 إبريل 2009 إلى 16 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- ماجستير إدارة الأعمال، يونيو 2002، كلية هارفارد لإدارة الأعمال، جامعة هارفارد، كامبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس إدارة الأعمال، يونيو 1997، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- **شركة صناعات الغانم، الكويت:**

  الرئيس التنفيذي، 2005 إلى الوقت الحاضر

  المدير التنفيذي، 2004 إلى 2005

  المدير العام، 2002 إلى 2004
- **آسيا للاستثمار، الكويت**

  رئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى 2013

  عضو لجنة الاستثمار، 2005 إلى 2013
- **إي آي إنترناشيونال، نيويورك**

  عضو مجلس الإدارة، 2002 إلى الوقت الحاضر
- **بيريلا واينبيرغ بارتنرز، نيويورك**

  عضو مؤسس، 2006 إلى الوقت الحاضر
- **مورغان ستانلي، لندن**

  محلل مالي، تغطية الشرق الأوسط، 1999 إلى 2000

  محلل مالي، الدمج والاستحواذ، 1998 إلى 1999
- **إنجاز، الكويت**

  المؤسس ورئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر
- **إنجاز، العرب، الأردن**

  عضو مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر
- **كلية هارفارد للأعمال**

  عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، 2015 إلى الوقت الحاضر
- **عضو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – 2016 **إلي الوقت الحاضر**
- **الرؤية الجديدة للعمالة العربية (المنتدى الإقتصادي العالمي)**

  رئيس مجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نوفمبر 2014 إلى الوقت الحاضر

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة، 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة مراد يوسف بهبهاني
- عضو مجلس الإدارة – شركة الألبان الكويتية الدنماركية
- عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة السينما الوطنية الكويتية (ش.م.ك.)
- عضو مجلس إدارة سابقاً في الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب

ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

درجة في الهندسة، اسكتلندا

الخبرة العملية:

- مساعد نائب رئيس مجلس الادارة التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت، 1978 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 2010 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة ميامي إنترناشيونال هولدنغز، إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك إف آي إم، مالطة، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في لبنان إنفست، لبنان، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت، 2002–2003
- مستشار مجلس الإدارة سابقاً في في بنك عوده، لبنان 2003–2013

باسل الرشيد البدر

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

أكتوبر 2017

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس المحاسبة، كلية العلوم الإدارية – جامعه الكويت
- محاسب إدارة معتمد CMA – معهد محاسبي الإدارة، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مالي معتمد CFM – معهد محاسبي الإدارة، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد CIDA، معهد تدريب واستشارات الإستثمار، الولايات المتحدة الأمريكية
- دبلوم المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS، أكاديمية إرنست آند يونغ للأعمال E&Y
- مدقق معتمد – وزارة التجارة والصناعة، الكويت (غير ممارس)

الخبرة العملية:

- الهيئة العامة للإستثمار
  رئيس حسابات الإستثمار، إدارة حسابات الإستثمار(يناير 2015 إلى الوقت الحاضر)
- الشركة الكويتية للإتصالات – فيفا
  مدير أول التدقيق الداخلي، مسؤولاً عن إدارة الرقابة المالية (مارس 2013 إلى ديسمبر 2014)
- بيت الإستثمار الخليجي
  تدرج من وظيفة محاسب إلى منصب مدير أول، إدارة الرقابة المالية (مايو 2003 – فبراير 2013)

عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق الداخلي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس جمعية المحامين الكويتية سابقا
- الرئيس سابقاً للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية
- الرئيس سابقاً لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية
- الرئيس سابقا للجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- أمين السر سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر
- عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي
- مستشار فى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي
- عضو مجلس الادارة فى الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم 2015
- عضو مؤسس فى جمعية الشفافية الكويتية
- عضو مؤسس فى جمعية حماية المال العام

جاسم مصطفى بودي

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.م.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس مدراء العمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي ، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين (سيتي جروب)، الكويت

خالد فيصل المطوع

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

مارس 2015

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس العلوم السياسية وإدارة الأعمال، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- نائب الرئيس التنفيذي لشركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية
- عضو فخري في إنجاز - الكويت (جزء من إنجاز العرب، جي إي وورلدوايد)
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، المجلس الاستشاري العالمي للامتيازات في نيكسين للامتيازات
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة بنيان العقارية
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة بيان للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة المعادن وإعادة التدوير
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، فيلا مودا لايف ستايل
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة دار الظبي القابضة

بدر ناصر الخرافي

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الحوكمة
عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا
- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة – ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، أثير للاتصالات العراق المحدودة (زين العراق)، العراق
- العضو المنتدب، الخاتم (زين العراق)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السودانية للهواتف المتنقلة (زين السودان)، السودان
- رئيس مجلس الإدارة، موبايل إنتريم كوم (MIC2) إس إي إل، لبنان
- مدير اللجنة التنفيذية للمجموعة، محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار، شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت
- عضو مجلس الإدارة الاستشاري للشرق الأوسط، كوتس آند كومباني
- عضو مجلس الإدارة، شركة المرطبات التجارية(كوكا كولا)، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك للصناعات الورقية، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة العربية للألمنيوم، ش.م.م.، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، ماك القابضة للصناعات، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك لنظم الفرامل، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأهلية للورق، مصر
- عضو مجلس الإدارة، جمعية الصداقة الكويتية البريطانية
- نائب رئيس مجلس الإدارة، إنجاز الكويت، الكويت
- عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت

بدر عبد المحسن الجيعان

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

16 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في القانون، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- مؤسس وشريك أول، ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية، الكويت
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية
- عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول سابقاً، كارليل مينا للاستشارات الاستثمارية – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة
- المستشار العام للمجموعة وعضو مجلس الإدارة العليا سابقاً، أجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت
- محام سابقاً، شيرمان آند ستيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي
- نائب الرئيس سابقاً، حقوق الملكية الخاصة، مكتب الاستثمار الكويتي، لندن

الإدارة

بيان مسؤولية الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية لبنك الخليج مسؤولية التأكد من سريان أعمال البنك وأنشطته وفقاً للاستراتيجية العامة والنزعة للمخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة لأداء المهام المناطة بكل منهم في إدارة عمليات البنك. ويشمل أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كلاً من الرئيس التنفيذي، ، ورؤساء إدارات العمل والوحدات المساندة، وأي أشخاص آخرين يمكن اعتبارهم عنصراً أساسياً لتنفيذ أعمال البنك بنجاح.

ويعمل البنك على التأكد من حصول جميع أعضاء الإدارة التنفيذية على المؤهلات الأكاديمية والمهنية المناسبة، والخبرات ذات الصلة، والنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك. ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية ببرامج تدريبية مستمرة للتأكد من مواكبتهم لأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية والمالية.

ويتولى أعضاء الإدارة التنفيذية المسؤولية عن المساهمة في إرساء الحوكمة السليمة للبنك من خلال سلوكهم الشخصي ومن خلال العمل كمثال يحتذى في القيادة. كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية مساندة وتشجيع الثقافة المؤدية إلى ترسيخ قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.

كما تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تكليف موظفي البنك بالمهام وترويج الهيكل التنظيمي، مما يعزز روح المساءلة والشفافية. كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية التأكد من كفاية صلاحيات وظائف الالتزام الرقابي والمخاطر في البنك ومن ممارسة فصل المهام دون وجود أي تعارض بينها.

كذلك، تعمل الإدارة التنفيذية على تزويد مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية في مواعيد متفق عليها. ويجب أن تكون تلك التقارير متوافقةً مع مبادئ الشفافية والموضوعية. ويعتمد المجلس على خبرات الإدارة التنفيذية في تنفيذ قراراته.

وتسعى الإدارة التنفيذية إلى التأكد من تلقي الموظفين للتوجيهات الكافية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم في تنفيذ الأعمال اليومية للبنك بأمان وبأسلوب يتميز بالحصافة. ويتضمن ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات المناسبة وتعميمها على جميع الموظفين المعنيين، وتوفيرها بصورة منتظمة. وفي ظل ممارسات الحوكمة في البنك، فقد قامت الإدارة التنفيذية باستحداث إطار للإدارة الفعالة للمستندات، وذلك للتأكد من أن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تقييم عملية اتخاذ القرار في البنك.

أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:

7 يوليو 2013

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك الخليج حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار.
- ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو حيث ركز على الخدمات المصرفية التجارية والتمويل المنظم.
- السيد/ أنطوان حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفلاند وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرفز، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

كيفن سميث

رئيس المدراء الماليين و مدير عام الخزينة بالإنابة

تاريخ التعيين:

12 أغسطس 2015

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ كيفن سميث بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال العلوم المالية.
- شغل في السابق منصب رئيس المدراء الماليين لدى جنرال إلكتريك، ونوفارتيس، وسيتي بنك، وطوكيو ستار بنك، وستاندرد تشارترد بنك.
- السيد/ كيفين حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة ميريلاند الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرديو الولايات المتحدة الأمريكية

خالد المطوع

مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات

تاريخ التعيين:

18 يونيو 1989

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ خالد المطوع بما يزيد عن 28 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية الدولية والإستثمارات لدى بنك الخليج.
- رئيس لجنة إدارة االئتمان. كان عضواً في مجلس إدارة ساي نت من 2001 ولغاية 2008 ومن 2011 ولغاية 2014 .
- السيد/ خالد حاصل على شهادة البكالوريوس في االقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة التعليم العام "جي سي ئي أو ليفلز" من جامعة لندن
- شارك في العديد من الدورات التنفيذية في جامعة هارفارد.

أحمد الدويسان

مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:

1 سبتمبر 2001

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/أحمد بما يزيد عن 15 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات و رئيس إدارة معالجة المديونيات المتعثرة – وحدة هيكلة التمويل لدى بنك الخليج.
- السيد/ أحمد حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

فيكرام إيسار

مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:

24 مارس 2013

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ فيكرام بما يزيد عن 26 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية.
- شغل في السابق منصب رئيس مدراء العمليات لدى ستاندارد تشارترد بنك.
- السيد/ فيكرام حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة (مع مرتبة الشرف) من كلية شري رام للتجارة في جامعة دلهي، ومحاسب قانوني من الهند، برنامج القيادة من كلية سعيد لإدارة الأعمال من جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة

نبيل عبد الملك

مدير عام الشؤون القانونية والمستشار العام

تاريخ التعيين:

1 فبراير 2015

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ نبيل بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال القانون.
- شغل في السابق منصب المستشار القانوني العام لدى شركة أجيليتي للمخازن العمومية، ولديه مكتب محاماة خاص في لبنان يتعامل مع البنوك العالمية، كما مثل الحكومة والبنوك اللبنانية في العديد من قضايا التحكيم الكبيرة.
- السيد/ نبيل حاصل على شهادة البكالوريوس وشهادة الماجستير في الإقتصاد، وشهادة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت، وماجستير الحقوق من الجامعة اللبنانية.
- وأكمل البرنامج الدراسي لشهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة ولاية كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

راغوناندان س. مينون

مدير عام – رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين:

15 مايو 2016

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ راغوناندان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغل في السابق مناصب عليا في مجال المخاطر لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن ونيويورك وسنغافورة ومومباي.
- السيد/راغوناندان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدارس وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد زافيير لإدارة الأعمال، الهند، وزميل معهد محاسب التكاليف في الهند وزميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين.

منى منصور

مدير عام – خدمة العملاء

تاريخ التعيين:

15 أغسطس 2004

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبطاقات وخدمة العملاء والعمليات.
- السيدة/ منى حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت وشهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة وعضو في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي- نت).

حسام مصطفى

مدير عام – رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:

10 أغسطس 2014

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ حسام مصطفى بما يزيد عن 23 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.
- شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك المركزي الأردني، والصندوق السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنوك الدولة.
- السيد/حسام حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك، الأردن و العديد من شهادات التدقيق الداخلي المعتمدة.

سلمى الحجاج

مدير عام الموارد البشرية

تاريخ التعيين:

1 فبراير 2013

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالاضافه الي عملها في مؤسسة الخليج للإستثمار.
- السيدة/ سلمى حاصلة على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت وشهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا.
- عضوة في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM)
- عضوا في المجلس الاستشاري لكلية الادارة والاعمال جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
- عضو في مجلس اداره انجاز – جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب
- فازت بجائزة "شخصية العام في مجال الموارد البشرية لمنطقة الشرق الاوسط خلال قمة التوسع في الأصول البشرية التي اقيمت في دبي 2014

دراسة وتحليل الإدارة

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (بالمليون دينار كويتي، باستثناء بيانات الأسهم والنسب)

أبرز المؤشرات

المؤشرات الرئيسية (مليون د.ك.)	2017	2016	التغير %
صافي إرادات الفوائد	**132**	117	13%
الإيرادات التشغيلية	**181**	169	8%
صافي الربح	**48**	43	12%
إجمالي القروض والسلف للعملاء	**4,060**	3,756	8%
إجمالي الموجودات	**5,683**	5,467	4%
الودائع	**4,459**	4,220	6%
إجمالي حقوق المساهمين	**601**	573	5%
العدد الختامي لصافي الأسهم القائمة	**2,910**	2,910	-
ربحية السهم (فلس)	**17**	15	12%
توزيع أرباح السهم (فلس)	**9***	7	29%
نسبة توزيع الأرباح	**55%**	47%	15%
نسبة التكلفة إلى الإيرادات	**35.4%**	37.5%	-5%
العائد على حقوق المساهمين في بداية السنة قبل المخصصات	**20.4%**	19.6%	4%
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**8.3%**	7.8%	6%
العائد على متوسط الموجودات	**0.86%**	0.8%	10%
معدل رأس المال من الشريحة الأولى	**14.2%**	14.7%	-3%
معدل كفاية رأس المال	**17.8%**	18.5%	-4%

*يخضع لموافقة االجمعية العامة للمساهمين

الملخص المالي

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 48 مليون د.ك.، أي بارتفاع 5.1 مليون د.ك أو بنسبته 12% عن عام 2016. وهذه هي السنة الرابعة على التوالي التي يحقق البنك فيها نمواً مضاعفاً في صافي الربح.

ويعود السبب في نمو صافي الربح بمبلغ 5.1 مليون د.ك. لعام 2017 إلى ارتفاع الربح التشغيلي بمقدار 11.6 مليون د.ك. ويقابله جزئياً ارتفاع المخصصات/خسائر انخفاض القيمة بمبلغ 6.3 مليون د.ك. كما ارتفعت ربحية السهم بنسبة 12% من مبلغ 15 فلس إلى مبلغ 17 فلس للسهم الواحد.

وازدادت موجودات البنك بنسبة 4% لتبلغ 5،683 مليون د.ك.، كما ارتفعت الودائع بنسبة 6% لتبلغ 4،459 مليون د.ك.، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بواقع 5% ليبلغ 601 مليون د.ك.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلوس للسهم الواحد على رأس المال المصدر والقائم كما في 31 ديسمبر 2017 (7 فلوس للسهم الواحد في عام 2016). ويمثل ذلك زيادة بواقع 29% مقارنة بالسنة الماضية وما يزيد عن ضعف المستوى منذ سنتين. وبما أن توزيعات الأرباح تخضع لموافقة الجمعية العامة للمساهمين، فلم يتم تعديل معدل كفاية رأس المال للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 ليعكس توزيعات الأرباح. وفي حالة التعديل وفقاً لتوزيعات الأرباح، يفترض أن يصبح معدل كفاية رأس المال 17.2%.

وتحسن العائد على متوسط الموجودات بمقدار 8 نقاط أساس لتبلغ نسبته 0.86%، بينما حافظ العائد على حقوق المساهمين في بداية السنة قبل المخصصات على ثباته عند 20%.

يتمتع البنك بمعدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ 17.8%، أي أعلى بكثير من المعدل الرقابي المطلوب البالغ 14%. وجاءت الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 14.2%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب والبالغ 12%، وتشكل 80% من إجمالي رأس مال البنك.

وفيما يلي الفروقات الرئيسية في صافي الربح من عام 2016 ولغاية عام 2017 (بالمليون دينار كويتي)

صافي الربح لعام 2016		**42.9**
صافي ايرادات الفوائد (باستثناء تكاليف إصدار الشريحة الثانية)	18.4	
مصروفات الفائدة لإصدار الشريحة الثانية	(2.9)	
صافي ايرادات الفوائد	15.5	
صافي الرسوم والعمولات	(0.5)	
ايرادات أخرى	(2.2)	
ايرادات من غير الفوائد	(2.7)	
الايرادات التشغيلية	12.7	
المصروفات التشغيلية	(1.1)	
الأرباح التشغيلية		**11.6**
المخصصات	(20.2)	
خسائر انخفاض القيمة	13.9	
المخصصات/خسائر انخفاض القيمة		**(6.3)**
أخرى		**(0.2)**
الزيادة في صافي الربح		**5.1**
صافي الربح لعام 2017		**48.0**

جودة الأصول

ارتفع إجمالي قروض العملاء بمقدار 304 مليون د.ك. (8+%) بينما تحسنت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك بواقع 27%، أي من 2.4% في السنة السابقة إلى 1.7%.

وفي عام 2017، بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 67 مليون د.ك. (1.2% من متوسط إجمالي الموجودات) مقارنة بمبلغ 60 مليون د.ك. (1.1% من متوسط إجمالي الموجودات) في عام 2016.

وبلغت المخصصات العامة في الميزانية العمومية ما قيمته 198 مليون د.ك. حيث تشكل 4.9% من إجمالي قروض العملاء و33% من حقوق المساهمين الدفترية.

المخصصات/خسائر انخفاض القيمة (مليون د.ك.)	2017	2016
المخصصات المحددة	**89**	3
عمليات الشطب	**0**	69
إجمالي تكاليف الائتمان	**89**	72
مبالغ القروض المستردة	**(7)**	(66)
إجمالي تكاليف الائتمان	**82**	5
المخصصات العامة	**(19)**	38
المخصصات	**63**	43
خسائر انخفاض القيمة	**3**	17
إجمالي المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	**67**	60
متوسط إجمالي الموجودات	**5,606**	5,491
المخصصات/خسائر انخفاض القيمة كنسبة % من متوسط إجمالي الموجودات	**1.2%**	1.1%
المخصصات العامة	**198**	217
المخصصات العامة كنسبة % من إجمالي قروض العملاء في نهاية السنة	**4.9%**	5.8%
المخصصات العامة كنسبة % من حقوق المساهمين الدفترية في نهاية السنة	**33%**	38%
نسبة القروض غير المنتظمة	**1.7%**	2.4%
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (تشمل الضمانات)	**414%**	397%

الحوكمة

يمثل الهيكل السليم والفعال للحوكمة أداةً جوهريةً لتعزيز أداء الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص. ويتميز هيكل الحوكمة المعمول به في بنك الخليج بالفاعلية المطلوبة ويرتكز على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة ويتسق مع روح قواعد بازل. ويساعد هذا الهيكل البنك في تطبيق الإطار السليم للحوكمة، مع وجود آلية محكمة لإدارة المخاطر، الأمر الذي من شأنه تعزيز وتقوية عملية اتخاذ القرار في البنك. وفي ظل هذا النظام، يتمكن البنك من حماية مصالح المساهمين وتعزيز الثقة في عملياته.

وحتى يتسنى تعزيز ثقافة الحوكمة عبر مختلف وحدات العمل، يقوم البنك بتنظيم برامج تدريب وتوعية بصفة دورية ومنتظمة لتعريف الإدارة والموظفين أولاً بأول بآخر مستجدات الحوكمة وقواعدها وممارساتها، وفقاً للمعايير الدولية والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن.

ويأتي تبني البنك لمبادئ وأسس الحوكمة جنباً إلى جنب مع مجريات نشاط البنك، ويتم تنفيذ تلك المبادئ والأسس على كافة المستويات. وسعياً إلى طرح نموذج رائد لثقافة الحوكمة الشاملة، يحرص البنك على الالتزام التام بالقوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي التي تحكم هذا الجانب من الأعمال.

ويركز هيكل الحوكمة على الدور الفعال لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ونشاط البنك ككل. ويتم التركيز على مسؤولية المجلس عند تعزيز الثقة في إدارة البنك بشكل عام، مع مراعاة أثر المخاطر على مصالح العملاء والجهات المعنية (أصحاب المصالح) والسلامة المالية للبنك، وذلك في سياق إيرادات البنك وأرباحه. ويوضح هذا الهيكل عملية الفصل بين صلاحيات المجلس وتزخيم الإدارة التنفيذية، ويؤكد على ضرورة إجراء المراجعات وتحقيق التوازنات في هذا الصدد.

كما يستند هيكل الحوكمة في بنك الخليج على اختيار الاستراتيجيات والسياسات الفعالة في إدارة المخاطر، ويركز على تفويض الصلاحيات للإدارة ومراقبتها، وذلك في خدمة مصالح الجهات المعنية من خلال عمليات الإفصاح التي تتصف بالدقة والشفافية. كما يقوم البنك بممارسة نشاطه مع الالتزام التام بجميع المتطلبات الرقابية ويساهم بصورة فعالة في المجتمع الذي يمارس نشاطه فيه.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي:

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 تعليمات حول الحوكمة. وقد تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل التالي:

1. مجلس الإدارة
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظم وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. الهيكلية المشعبة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. ويفخر البنك أن يعلن بأنه وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة قد قام بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وبإرساء أنشطة شفافة للحوكمة ونجح في تطبيقها.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة التزامه بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة.

كما يسعى البنك إلى تبني وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال والتي يرى أنها أساسية لأدائه المالي ودوره في المجتمع الذي يعمل من خلاله.

وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح:

تماشياً مع أفضل الممارسات، يتضمن تعريف بنك الخليج لأصحاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1. العملاء
2. المساهمون
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
5. الموظفون
6. الموردون وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي يعمل فيه

سياسات وإجراءات الحوكمة:

تبنى بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة وبين الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجية، من جهة، وأنظمة الالتزام المعتمدة، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

وقد وضع البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي تخلق توازناً جيداً. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. سياسة الإفصاح والشفافية
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي
12. سياسة السرية

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات:

يفصل دليل الحوكمة الذي اعتمده بنك الخليج بوضوح ما بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث لا يسمح بالتداخل بين المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر والمستشار العام وشؤون مجلس الإدارة ورئيس التدقيق ورئيس المدراء الماليين داخل البنك. وتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب. ويقوم المجلس بالإشراف على المهام الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية المناصب الرئيسية في البنك لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة

قـام بنـك الخليـج بوضـع هيكل تنظيمي واسـع النطاق للحوكمة يهدف إلى ضمان ممارسـات الحوكمة السـليمة التي تم تجسـيدها في التسلسـل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في التفكير واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة غسيل الأموال والالتزام الرقابي والشؤون القانونية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة: مستوى مجلس الإدارة ومستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية من خلال عدة لجان.

مجلس الإدارة
الهيكل التنظيمي للحوكمة

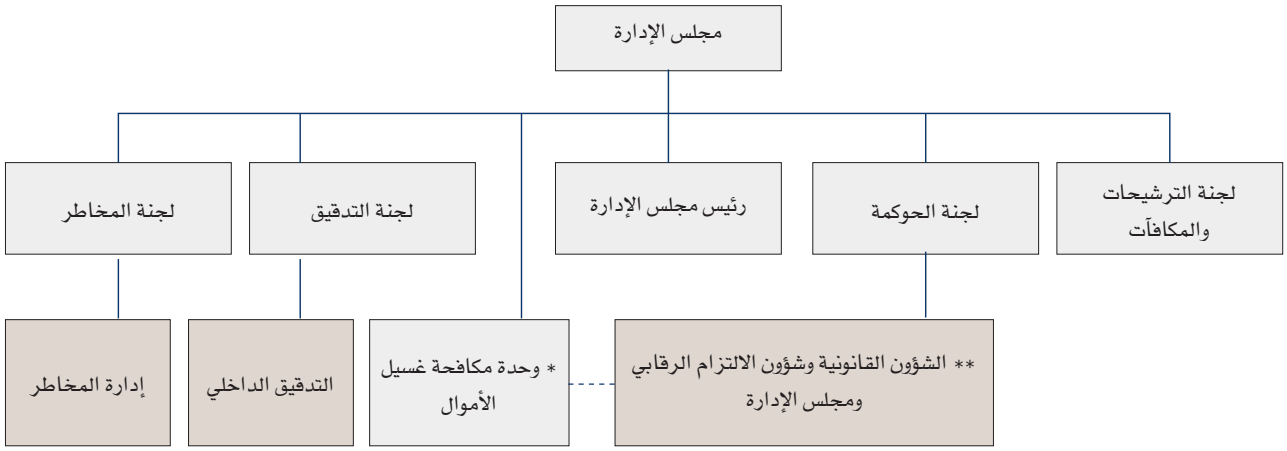

* تتبع إدارياً لمدير عام إدارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس الإدارة والالتزام الرقابي
** تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء منتخبين وعضو معين، يتمتعون بتنوع في الخبرات والمؤهلات الأكاديمية. وتنطوي مهام المجلس على مراقبة والإشراف على أداء الإدارة والمساعدة في وضع المقترحات بشأن الاستراتيجية.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تعزيز نجاح البنك على المدى الطويل وتحقيق القيمة المستدامة للمساهمين وترويج ثقافة الانفتاح وتبادل وجهات النظر.

وخلال العام، تقدم السيد/ فاروق بستكي باستقالته من وظيفته كعضو في مجلس الإدارة وكرئيس للجنة التدقيق، ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار. وفي أكتوبر، تم تعيين السيد/ باسل البدر لتمثيل الهيئة العامة للاستثمار كعضو في مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة التدقيق.

ويحصل أعضاء مجلس الإدارة على القدر المناسب من التدريب بغية التصدي لجميع التحديات التي قد يواجهها البنك. كما يتلقى أعضاء مجلس الإدارة إرشادات من أمين سر مجلس الإدارة حول إطار الحوكمة في البنك والسياسات المرتبطة به. وخلال العام، استكمل مجلس الإدارة البرنامج التعريفي الشامل، وشارك أعضاء مجلس الإدارة في العديد من المؤتمرات والندوات حول النشاط المصرفي والمالي.

ويقوم مجلس الإدارة بعملية التقييم الدوري لمدى فاعلية المجلس واللجان المنبثقة عنه. وفي مارس 2017، تم أيضاً إجراء مراجعة مستقلة لذلك من قبل جهة استشارية خارجية مختصة. وتضمنت هذه العملية مقابلات مكثفة مع الأعضاء وتم إجراء مقابلة وجهاً لوجه مع كل عضو على حدة. وجاءت النتائج إيجابيةً للغاية فيما يتعلق بتشكيل وأداء المجلس.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والعملاء والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على إدارته التنفيذية.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود أنظمة وسياسات مناسبة لدى البنك تغطي كافة المجالات.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد تعويضها وتأمين ديمومة العمل فيها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بالمسائل المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- بناء علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- إيجاد أجواء أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة – بالتشاور مع الإدارة التنفيذية – الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده المجلس. ويتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات والتفاصيل اللازمة قبل انعقاد اجتماعات المجلس. ويتعين أن ينعقد المجلس على الأقل 6 مرات سنوياً ومرةً واحدةً على الأقل كل ثلاثة أشهر.

ويجب على أمين سر مجلس الإدارة تسجيل محاضر كافة مناقشات مجلس الإدارة، ومقترحات الأعضاء ونتائج أية عملية تصويت تجرى أثناء الاجتماعات. ويكون أمين سر مجلس الإدارة مسؤولاً – تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة – عن التأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال عام 2017، اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن نشاط البنك ولجان الإدارة بالبنك، وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة و15 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2017.

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
عدد الاجتماعات في 2017	6	7	2	4	2
عمر قتيبة الغانم	6	*	2	*	*
علي مراد بهبهاني	5	*	*	4	*
بدر عبد المحسن الجيعان	6	*	*	4	2
بدر ناصر الخرافي	5	*	1	2	*
جاسم مصطفى بودي	5	*	*	*	2
خالد فيصل المطوع	6	5	*	*	*
ساير بدر الساير	4	*	2	*	*
عمر حمد العيسى	5	7	*	*	2
باسل الرشيد البدر**	3	3	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

** عضو جديد انضم إلى المجلس في أكتوبر 2017 ليحل محل السيد/فاروق بستكي

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

قدمت اللجان المنبثقة عن المجلس تحديثات ربع سنوية إلى رئيس مجلس الإدارة حول نشاط كل منهم.

مكافآت المجلس

وفقاً لتوصيات لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، ومع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، فإن مبلغ المكافآت المقترح لأعضاء مجلس الإدارة هو 135 ألف د.ك. (2016: 135 ألف د.ك.) وذلك وفقاً للوائح الرقابية المحلية.

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل أربع لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

1. لجنة الحوكمة
2. لجنة التدقيق
3. لجنة المخاطر
4. لجنة الترشيحات والمكافآت

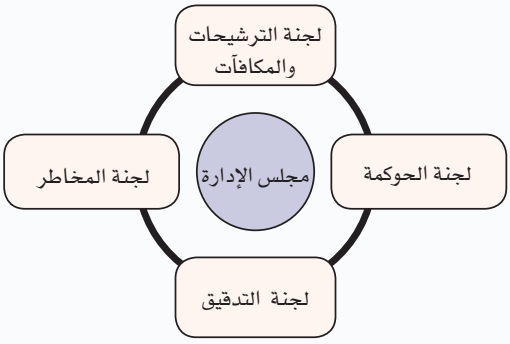

ولكل لجنة نظامها الداخلي الخاص بها، ولكل لجنة رئيس ونائب رئيس وأعضاء وأمين سر.

كما قام البنك بإصدار دليل شامل لمبادئ الحوكمة وقام بنشر موجز عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

اللجان المنبثقة عن المجلس

1. لجنة الحوكمة

أ- مهام اللجنة

تتشـرف لجنـة الحوكمـة علـى عمليـة الحوكمة في البنك بشـكل عـام، على أن تتأكد مـن الالتزام بقواعد بنـك الكويت المركزي التـي تحدد ممارسـات الحوكمة في القطاع المصرفـي. وتعمـل لجنـة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين وتحقيق الالتزامات المسـاهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشـراف على الأنظمة المتبعة والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ عمر قتيبة يوسف الغانم — رئيس اللجنة
- السيد/ بدر ناصر الخرافي — نائب رئيس اللجنة
- السيد/ ساير بدر الساير — عضو اللجنة
- السيد/ نبيل عبد الملك — أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2017

- مراقبة التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الحوكمة في البنك.
- مراجعة وتحديث قائمة فحص الحوكمة في البنك.
- مراجعة تقارير لجنة متابعة حالات الاحتيال.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة مكافحة غسيل الأموال.
- اعتماد التعديلات التي أجريت على سياسة السرية.
- مراجعة أنشطة وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح لعام 2017 واعتماد خطة عملها لعام 2018.
- التأكد من التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتنفيذ متطلبات وقواعد الحوكمة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

هـ- التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2017.

2. لجنة التدقيق

أ- مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة المصالح المشروعة لأصحاب المصالح الآخرين. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على التأكد من مدى كفاية وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وإبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من كفاية جميع الموارد المتوفرة لوظائف الرقابة. كذلك، تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي مع رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بخصوص ترشيح وتعيين المدقـق الخارجـي وإنهاء خدمته ومكافأته. وحيث إن فاعلية لجنة التدقيق ترتبط مباشـرةً بفاعلية مجلس الإدارة، فهي تعمـل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على المعلومات المطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ عمر حمد العيسى — رئيس اللجنة
- السيد/ باسل الرشيد البدر — نائب رئيس اللجنة
- السيد/ خالد فيصل المطوع — عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف — أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2017

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات التشغيلية والميزانيات المخصصة للموظفين.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الثلاثية المحدثة والمرتكزة على المخاطر (2018-2020)، ومراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات مع مدير عام التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح في البنك دون حضور الإدارة التنفيذية.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدققين الخارجيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.
- الموافقة على دليل التدقيق الداخلي.
- كذلك، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، عقدت لجنة التدقيق ولجنة المخاطر اجتماعهما السنوي المشترك الرابع لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك لكلتا اللجنتين.

هـ- التغيرات خلال السنة

في أعقاب استقالة السيد/ فاروق بستكي (عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة) في 1 مايو 2017، تم تعيين السيد/ عمر العيسى رئيساً للجنة التدقيق، كما تم تعيين السيد/ باسل البدر نائباً لرئيس اللجنة.

3. لجنة المخاطر

أ- مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفة إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بآخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك وقابليته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على تنفيذ الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركز والتحمل، وصلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والانكشافات التي تشكل أكثر من 10% من رأس مال البنك. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو المخاطر وتحليل الأثر الناتج عن المخاطر المحتملة أو التغيرات في البيئة الخارجية والتي تعتبر ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، واصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع قابلية البنك للمخاطر.

ب- **تشكيل اللجنة**

- السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان — رئيس اللجنة
- السيد/ علي مراد بهبهاني — نائب رئيس اللجنة
- السيد/ بدر ناصر الخرافي — عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف — أمين سر اللجنة

جـ- **اجتماعات اللجنة**

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- **الإنجازات الرئيسية خلال عام 2017**

- زيادة وتيرة مراجعة المخاطر من خلال التقارير الشهرية للجنة المخاطر.
- مراجعة والموافقة على المصفوفة الجديدة لقياس المخاطر لتعزيز عملية متابعة المخاطر الرئيسية.
- مراجعة والتوصية بالموافقة على سياسات وهياكل المخاطر واللوائح الداخلية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- عقد اجتماع مشترك مع لجنة التدقيق لمراجعة ملف المخاطر والضوابط الداخلية والمشاريع الرئيسية في البنك.
- مراجعة الأوضاع وخطة العمل للقروض ذات التركزات العالية.
- مراجعة القضايا القانونية الهامة.
- مراجعة محفظة العقود والإجراءات المقترحة من قبل الإدارة للتعامل مع أي تأثير محتمل على المحفظة من خلال البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها البنك.
- مراجعة ملخص عن الموافقات الائتمانية التي اتخذت من قبل لجنة الائتمان التنفيذية.
- عقد اجتماع مع رئيس مدراء المخاطر بدون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- مراجعة المحفظة الائتمانية للأفراد من منظور المخاطر وجودة الأصول، بالإضافة إلى الاستراتيجة المقترحة.

هـ- **التغيرات خلال السنة**

لم تطرأ تغيرات في تشكيل اللجنة ومجال عملها خلال عام 2017.

4. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- **مهام اللجنة**

ترفع لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعاييره المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

وتقوم اللجنة – بالتعاون مع لجنة المخاطر – بمراجعة الأجور والمزايا لجميع أعضاء الإدارة التنفيذية أو بعضهم، بما في ذلك المبادئ والمعايير المتبعة في تقييم أدائهم السنوي. وتقوم اللجنة، في أداء دورها، بإعداد ومراجعة سياسة المكافآت وفقاً لسلم الدرجات وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

ب- **تشكيل اللجنة**

- السيد/ جاسم مصطفى بودي — رئيس اللجنة
- السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان — نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عمر حمد العيسى — عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف — أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2017

- الاستمرار في مراقبة وتعزيز خطة إحلال العمالة الوطنية في البنك من خلال برنامج أجيال لتطوير الخريجين والبرنامج النموذجي للإدارة الوسطى لإعداد كوادر قيادية للمستقبل.
- الإشراف على عملية إعادة هيكلة البنك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من ذلك.
- التوصية والموافقة على سداد التعويض للإدارة التنفيذية والتوصية إلى مجلس الإدارة لإتخاذ القرار المناسب.
- استكمال تدقيق الطرف الخارجي لتعويض أعضاء الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم مدى فاعلية مجلس الإدارة.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة حول ترشيحات أعضاء للمجلس للفترة المقبلة 2018-2020.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الزيادات المقترحة للأجور وهيكلة العلاوات لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

هـ- التغيرات خلال السنة

لم تطرأ تغيرات على اللجنة ومجال عملها خلال عام 2017.

الهيكل التنفيذي للحوكمة :

يتألف الهيكل التنفيذي للحوكمة من عدة لجان عاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

اللجان الائتمانية	لجان الإدارة
• لجنة الائتمان التنفيذية	• اللجنة التنفيذية للمخاطر
• لجنة الإدارة للائتمان	• لجنة الأصول والخصوم
• لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات	• لجنة مكافحة عمليات الاحتيال
• لجنة التصنيف والمخصصات	• لجنة حوكمة الرقابة الداخلية
• لجنة الائتمان الشخصي	• اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
• لجنة الائتمان للشركات	• لجنة السياسات والإجراءات
	• لجنة الحوكمة لإدارة الثروات
	• اللجنة التنفيذية للمنتجات

الهيكل التنفيذي:

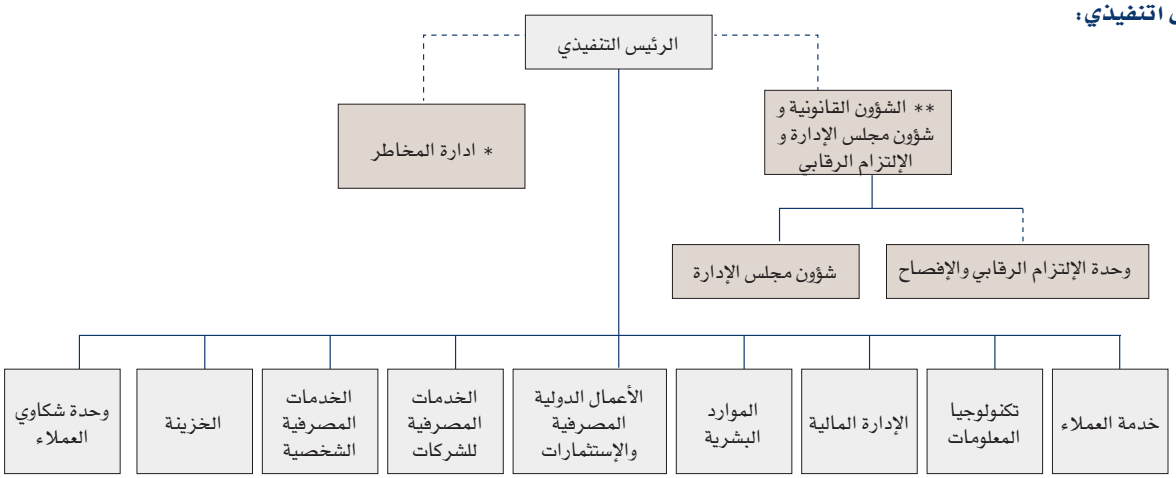

* تتبع لجنة المخاطر
** تتبع لجنة الحوكمة مع تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

سياسة المكافآت

يتم تحديد مكافآت التنفيذيين بالبنك لتشجيع جذب المواهب القيادية وتحفيزها والحفاظ عليها لتولي مسئولية تحقيق النمو الاستراتيجي للبنك وضمان تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين. ويستند تحديد مكافآت المسئولين التنفيذيين إلى فلسفة "تحديد الفروق" لإرساء مبدأ القيم وتحقيق التوازي بين أداء العمل ومكافآت وأرباح التنفيذيين والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءا لا يتجزأ من الإطار العام للمكافآت لدى البنك والذي يقوم على:

- التكامل الوثيق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك ودعم القيم الأساسية
- تحقيق إمكانية جذب الموظفين المرتقبين المزمع الاستعانة بهم والحفاظ على المواهب الأساسية والتنقلات الداخلية والتمييز بناء على الأداء.
- العدالة والمساواة – التحقق من أن الاستعانة بطريقة الجمع بين المكافآت الثابتة والمتغيرة في محلها على مختلف المستويات الادارية العليا.

يعتمد البنك بشكل عام على تقديم مكافآت متغيرة بناء على منهج "التعرض للمخاطر" فيما يتعلق بكبار المسئولين التنفيذيين وبموجبها يتم تقديم حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز ناهيك عن أن منهج المكافآت المتغيرة يشجع على تعزيز قاعدة رأس المال للبنك مع الحرص على عدم دفعهم إلى تحمل مخاطر مبالغ فيها وغير ملائمة.

تعتمد سياسة المكافآت على ضمان تقديم إفصاحات واضحة وشاملة في الوقت المناسب عن المكافآت والأرباح لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة وتحقيق استراتيجية البنك وحجم المخاطر.

هيكل الرواتب:

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية الى أعلاها.

تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفير المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسئولية.

مكافآت الأداء المتميز السنوية:

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين مكافأة الأداء المتميز وفقا لقرار الإدارة ويسري ذلك اعتبارا من الأول من يناير من كل سنة تقويمية.

تقييم الوظائف "HAY":

استعان البنك بمنهج تقييم الوظائف الشهير الذي يساعد على تحديد الجدوى النسبية للوظائف بالبنك لضمان تقديم مكافآت عادلة قائمة على المساواة للقائمين على الوظائف المختلفة في المؤسسة بناء على منهجية منظمة لتقييم الوظائف.

الترقي الوظيفي:

يقوم بنك الخليج بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

تتماشى سياسة المكافآت تمامًا مع المتطلبات الرقابية بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسئولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الاعتماد الائتماني و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين:

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. ويتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقا لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات البنك بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق. كما يقدم البنك لموظفيه مجموعة من الخدمات المصرفية بدون رسوم أو برسوم مخفضة.

يطبق البنك برنامج Shadow Equity Plan للأسهم حيث يقدم البنك فرصة لأولئك المسئولين التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك فرصة للاستفادة من النمو طويل الأجل للمؤسسة. تعكس هذه الأسهم القيمة السوقية للأسهم العادية للبنك ويتم استردادها نقدًا من قبل البنك عند ممارسة حق الاسترداد بسعر يساوي السعر السوقي للأسهم العادية للبنك بتاريخ الممارسة وفقا لشروط البرنامج شريطة الوفاء بجميع شروط البرنامج.

لا تعتبر أسهم البرنامج أسهماً عادية وبالتالي لا يحق لحامل هذه الاسهم الحصول على أي حقوق ملكية او حصص ملكية في البنك.

إجمالي المكافآت المدفوعة للإدارة العليا، الموظفين الذين يتحملون المخاطر الجوهرية، والقائمون بوظائف الشؤون المالية والرقابة.

(ألف دينار كويتي)	2017		2016	
إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة				
– على أساس نقدي	**2,717**		3,356	
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**		-	-
– أخرى	**-**		-	-
مكافآت متنوعة				
– على أساس نقدي	**1,193**		1,701	
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	**317**	-	219
– أخرى	**599**		233	

	2017		2016	
فئات الموظفين	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة **
الإدارة العليا *	**12**	**3,529**	14	4,097
الموظفون الذين يتحملون المخاطر الجوهرية	**5**	**773**	6	854
القائمون بوظائف الشئون المالية والرقابة	**4**	**524**	5	558

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية.

** يتضمن المبالغ النقدية الفعلية المدفوعة زائد المكافآت المتغيرة المقدرة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءًا من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك برعاية الإدارة القانونية وجميع الموظفين المسئولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

يضم فريق موظفي الإدارة العليا الرئيس التنفيذي والمدير المالي ومدير ورئيس إدارة المخاطر وغيرهم من مديري مجالات الأعمال الأخرى. الأشخاص الذين يتحملون المخاطر الجوهرية هم أولئك المسئولين التنفيذيين التي يكون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على حجم المخاطر للمجموعة.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسئولين التنفيذيين **2,014 ألف دينار كويتي** (2016: 2,485 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورئيس إدارة المخاطر والمدقق الداخلي المعتمد **1,508 ألف دينار كويتي** (2016: 2,291 ألف دينار كويتي).

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي – الجزء الرابع من حوكمة الشركات.

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام للتأكد من مطابقة قرارات مجلس الإدارة التي يقوم قسم شؤون مجلس الإدارة بتزويدها بها باللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وبورصة الكويت ووزارة التجارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى تطابق قراراته لتعليمات الجهات الرقابية.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

الإفصاح والشفافية

يلتزم بنك الخليج بتوفير المعلومات بالدقة والانتظام والسرعة المطلوبة لأصحاب المصالح، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات القانونية والرقابية في إطار من الشفافية. ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها. وعليه، فقد تبنى البنك سياسة الإفصاح والشفافية التي تتضمن تفاصيل عن الالتزامات المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، قام البنك باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل البنك يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تنجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق أخلاقيات العمل واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك.

تعارض المصالح

يتبنى بنك الخليج سياسة تعارض المصالح وذلك تحقيقاً لأقصى مستويات الشفافية والموضوعية تجاه عملائه.

السرية

يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بمساهمي البنك وذلك وفقاً للأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، وضع البنك "سياسة الإبلاغ عن المخالفات". وتشجع هذه السياسة التفاعل الإيجابي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهدف تحقيق والحفاظ على أعلى المعايير المهنية ومعايير الشفافية والنزاهة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات غير قانونية واللوائح والحفاظ على السلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة. كما توفر السرية وتضمن الحماية التامة لمن يقوم بعملية الإبلاغ.

قسم شؤون مجلس الإدارة

يتولى قسم شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. ويتولى القسم المسؤولية عن إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بالأمور المتعلقة بالحوكمة والقوانين واللوائح الجديدة التي تصدرها الجهات الرقابية فيما يتعلق بالحوكمة.

ويتولى القسم مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما يقوم قسم شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات الصلة الصادرة من بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة.

إدارة علاقات المستثمرين

تتولى إدارة علاقات المستثمرين المسؤولية عن شؤون المساهمين من حيث الرد على جميع الاستفسارات الواردة من المساهمين والمستثمرين والعمل كهمزة وصل بين البنك والمجتمع الذي يعمل من خلاله.

وحدة شكاوى العملاء

في إطار الالتزام الفعال بإيجاد الحلول الكافية للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد)، قام بنك الخليج بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات الصلة الصادرة من بنك الكويت المركزي. وقد أدى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في زيادة رضاء العملاء وثقتهم وولائهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة وموظفي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

يتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير بنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل هذه المعاملات في الإيضاح رقم 23 في البيانات المالية.

كبار المساهمين

فيما يلي قائمة بالمساهمين الرئيسيين الذين يمتلك كل منهم أسهماً أو لديه حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 31 ديسمبر 2017 وهم:

- الهيئة العامة للاستثمار 18.9%
- شركة صناعات الغانم 13.9%
- شركة الغانم التجارية 13.2%
- شركة بهبهاني للاستثمار 6.1%

كما يؤكد البنك على عدم وجود أي ترتيبات معروفة لدى البنك قد يؤدي تفعيلها في تاريخ لاحق إلى أي تغير في حصص السيطرة على البنك.

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة ويشهد، بأنه وعملاً بقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، قد قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفاعليتها.

تشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط

الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.

- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة التنفيذية (بما في ذلك لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولجنة الأصول والخصوم ولجان الائتمان، وغيرها) والتي تتولى الحوكمة والإشراف على كافة المجالات الهامة. كما يضمن ذلك مراقبة والإشراف على مدى تحقيق الأهداف الرئيسية من خلال تلك اللجان المتخصصة والتي يتم تشكيلها لهذا الغرض.

- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثية" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.

- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. وتركز مجموعة التدقيق الداخلي على المجالات ذات المخاطر المرتفعة، وتقوم بالتحقق من وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتقوم بإبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالملاحظات الهامة والثغرات الرقابية في الإجراءات المتفق عليها مع الإدارة.

- وجود مراجعات رقابية مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية، وتقديم تلك التقارير في شكل كتب إدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.

- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق عالمي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. كما يقوم البنك بإجراء عملية مراجعة الرقابة الداخلية من خلال المدقق الخارجي، حسب تعليمات بنك الكويت المركزي. وكان آخر تقرير قد صدر في يونيو 2017 ولم يتضمن أية ملاحظات هامة (الملحق أ). وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 إلى مجلس الإدارة خلال عام 2017، وتم استعراضه واعتماده من قبل المجلس. كما أجرى مكتب التدقيق الخارجي عملتي مراجعة للمتابعة بتاريخ 2017/09/30 و 2017/12/31 للتأكد من الإجراءات التصحيحية لنتائجهما وذلك وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.

- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعة لمعالجة الملاحظات المثارة.

الملحق أ

تقرير نظام الرقابة الداخلية

يرج الشهيد الطابق السادس
شرق – شارع خالد بن الوليد
ص.ب: 25578 الصفاة 13116 الشرق، الكويت
تلفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.corn.kw

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع
ص.ب: 3200، الصفاة 13032
دولة الكويت

التاريخ : 22 يونيو 2017

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 20 مارس 2017، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع ("البنك") للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016.

وقد شمل الفحص كافة العمليات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- الخزانة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية الدولية
- الاستثمار
- الشؤون القانونية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال /مكافحة تمويل الارهاب
- أنشطة الأوراق المالية
- إدارة المخاطر
- وحدة الشكاوي
- العمليات
- الإدارة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية
- إدارة المرافق
- التدقيق الداخلي
- سرية معلومات العملاء
- إجراءات مكافحة الإختلاس والإحتيال

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017 ، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء و أنشطة الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بمنع والتبليغ عن حالات الإختلاس والإحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة

الداخليـة مـع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيـس تلك الأنظمة والإلتـزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي المذكورة بالفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليسـت قاطعة عن مدى انسـيابية الاجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسـائر ناتجة عن أي اسـتخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسـية يتم مراقبتها وتقييمها بشـكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسـجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2016، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

أ. السـجلات المحاسـبية والسـجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشـاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر ماديا على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016.

جـ. الإجراءات التي تم أخذها لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال:

وفقـا للتعليمـات الصـادرة مـن بنك الكويت المركـزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقـم 2/ر ب – ر ب أ/2014/336) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13%. تتكون الشريحة الأولى من رأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1). وتتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2016: 1%).

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي لبنك الخليج ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الادوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم	**457.8**	457.8	0.0
الأرباح المرحلة	**139.2**	116.6	22.6
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	**75.0**	69.9	5.1
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**672.0**	644.3	27.7
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	**(70.8)**	(70.8)	0.0
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(70.8)**	(70.8)	0.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**601.3**	573.5	27.8
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: أدوات	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: تعديلات رقابية	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال	**-**	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة 1+ الشريحة الإضافية 1)	**601.3**	573.5	27.8
الشريحة 2 من رأس المال: الادوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**100.0**	100.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**50.9**	47.2	3.7
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**150.9**	147.2	3.7
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	**150.9**	147.2	3.7
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**752.1**	720.7	31.4
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**4,226.2**	3,897.8	328.4

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
معدلات رأس المال والمصدات			
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**14.2%**	14.7%	-0.5%
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**14.2%**	14.7%	-0.5%
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**17.8%**	18.5%	-0.7%
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	-	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**2.5%**	2.5%	0.0%
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	-	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**1.0%**	1.0%	
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**3.5%**	3.5%	0.0%
الحد الأدنى الأساسي	-	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**10.5%**	10.5%	0.0%
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**12.0%**	12.0%	0.0%
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**13.0%**	13.0%	0.0%
المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر)	-	-	-
استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials	-	-	-
استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	-	-	-
حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	-	-	-
موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	-	-	-
الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات ضمن الشريحة 2	-	-	-
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	-	-	-
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	-	-	-
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا)	-	-	-
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقًا لأسلوب التصنيف الداخلي	-	-	-

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات الأعمال المختلفة ويتم استخدام اختبار الضغط لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**4,068.8**	3,775.7	293.1
ناقصا: مخصص عام زائد	**(152.2)**	(175.0)	22.8
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**3,916.6**	3,600.7	315.9
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**2.3**	1.6	0.7
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**307.3**	295.5	11.8
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**4,226.2**	3,897.8	328.4

مخصص رأس المال الرقابي

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
بنود نقدية	**-**	-	-
مطالبات سيادية	**1.9**	3.2	(1.3)
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**3.1**	4.5	(1.4)
مطالبات على البنوك	**40.1**	42.6	(2.5)
مطالبات على الشركات	**307.9**	261.3	46.6
مطالبات على المشتقات الائتمانية (البائع لغرض الحماية)	**-**	2.2	(2.2)
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**164.9**	155.8	9.1
انكشافات القروض المتأخرة	**4.4**	4.9	(0.5)
انكشافات أخرى	**47.4**	54.0	(6.6)
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**569.6**	528.6	41.0
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(21.3)**	(24.5)	3.2
صافي مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**548.3**	504.1	44.2

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.3**	0.2	0.1
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.3**	0.2	0.1
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**43.0**	41.4	1.6
إجمالي رأس المال المخصص	**591.7**	545.7	46.0

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
نسبة الشريحة 1	**14.2%**	14.7%	-0.5%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**17.8%**	18.5%	-0.7%

يتم احتساب مخصص رأي المال الرقابي المفصح عنه أعلاه بنسبة 14% (يتضمن 1% لقاء DSIBs). إن إجمالي الانكشافات المرجحة بالمخاطر كما في 31 ديسمبر 2017 هو بمبلغ **4,226.2 مليون دينار كويتي** (2016: 3,897.8 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر رأس مال رقابي بنسبة 14 % (2016: 14%) بمبلغ **591.7 مليون دينار كويتي** (2016: 545.7 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2017 هو بمبلغ **752.1 مليون دينار كويتي** (2016: 720.7 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **17.8%** (2016: 18.5%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

يوفر مستند سياسة إدارة المخاطر الذي تم اعتماده من قبل المجلس يوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق. ويعزز نظام إدارة مخاطر الشركات (ERM) الذي يتضمن كافة جوانب إدارة المخاطر من نظام إدارة المخاطر بالبنك.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأسمال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة مناسبا. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجًا قويًا لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقييم موجودات جوهري وتقلب الربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتفق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. ويستعين البنك بسياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل المجلس وتتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشافات مخاطر الائتمان المقبولة على مستوى الدول. ويتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان التنفيذية والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء إرشادات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يطبق البنك إجراء تصنيف مخاطر المحافظ والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية. ويمتد تصنيف مخاطر المحافظ إلى مستوى مدير العلاقات كما تخضع إجراءات مواجهة المخاطر لتقييم أداء الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز سبل التعامل الأولية ومزيد من التحسن في جودة الموجودات.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي قيمة الموجودات المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة البيع. وتساعد النماذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك ويتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (القطاعات وتركزات الشركات) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمان وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيف محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

تتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية الكبرى والصغرى.

إن معدل كفاية رأس المال طبقًا للركن 1 (بازل 3) كما في 31 ديسمبر 2017 هو بنسبة 17.80% (2016: 18.49%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقًا للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة 16.30% (2016: 17.54%).

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة الائتمان التنفيذية في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل المتعلق بإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض البنك لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك وكذلك احتفاظه بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم وضع حدود مراكز الوسطاء من الأفراد والتداول لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية الموضوعة طبقًا لقدرة البنك على تحمل المخاطر ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي قدر جوهري من مخاطر أسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة

من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر أسعار الفائدة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك لإدارتها وإطار العمل المعد لذلك.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية الخاصة بالبنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

وفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "متاحة للبيع". ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. وتم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير أحداث خارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات التشغيل لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن مخالفة العملية القياسية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول SunGard للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك.

الانكشافات لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى بنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016	الفارق
الانكشافات الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**5,882.5**	5,684.4	198.1
الانكشافات غير الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**1,445.5**	1,568.9	(123.4)
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**7,328.0**	7,253.3	74.7

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 هو بنسبة **80.3%** (2016: 78.4%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

(بالألف دينار كويتي)

	2017			2016		
	ممول	**غير ممول**	**المجموع**	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**48,725**	**-**	**48,725**	48,832	-	48,832
المطالبات على الدول السيادية	**1,188,457**	**5**	**1,188,462**	1,102,011	17	1,102,028
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**227,618**	**3,441**	**231,059**	191,445	1,489	192,934
المطالبات على البنوك	**568,223**	**363,542**	**931,765**	477,343	324,926	802,269
المطالبات على الشركات	**1,946,515**	**1,073,242**	**3,019,757**	1,920,363	1,121,573	3,041,936
المطالبات على المشتقات الائتمانية (لغرض حماية البائع)	**-**	**22,860**	**22,860**	-	86,891	86,891
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,258,225**	**38,970**	**1,297,195**	1,216,886	40,283	1,257,169
الانكشافات للقروض المتأخرة	**87,070**	**128**	**87,198**	85,752	84	85,836
انكشافات أخرى	**408,624**	**438**	**409,062**	485,611	1,203	486,814
الإجمالي	**5,733,457**	**1,502,626**	**7,236,083**	5,528,243	1,576,466	7,104,709

إن متوسط إجمالي الانكشافات الممولة لمخاطر الائتمان لسنة 2017 هو بنسبة **79.23%** (2016: 77.81%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.
تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2017 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشـاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسـية كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**62,138**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**62,138**
المطالبات على الدول السياسية	**1,084,025**	**56,982**	**-**	**-**	**13,579**	**-**	**1,154,586**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**126,678**	**85,485**	**-**	**-**	**-**	**-**	**212,163**
المطالبات على البنوك	**85,069**	**277,980**	**254,125**	**12,835**	**242,830**	**-**	**872,839**
المطالبات على الشركات	**2,920,824**	**303,041**	**10,296**	**9,818**	**24,225**	**10,209**	**3,278,413**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,339,674**	**1,131**	**50**	**5**	**266**	**-**	**1,341,126**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**61,109**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**61,109**
انكشافات أخرى	**339,577**	**3,715**	**884**	**1,375**	**-**	**30**	**345,581**
الإجمالي	**6,019,094**	**728,334**	**265,355**	**24,033**	**280,900**	**10,239**	**7,327,955**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	**82.1%**	**10.1%**	**3.6%**	**0.3%**	**3.8%**	**0.1%**	**100.0%**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 – حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	51,750	-	-	-	-	-	51,750
المطالبات على الدول السيادية	1,150,260	83,473	-	3,064	22,954	-	1,259,751
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	149,515	77,848	-	-	-	-	227,363
المطالبات على البنوك	25,428	374,139	233,498	21,225	248,660	1,691	904,641
المطالبات على الشركات	2,667,683	219,130	11,868	9,818	89,924	-	2,998,423
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	59,680	-	-	-	-	59,680
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,275,383	-	-	-	-	-	1,275,383
الانكشافات للقروض المتأخرة	77,570	-	-	-	-	-	77,570
انكشافات أخرى	391,383	3,886	746	2,627	-	48	398,690
الإجمالي	5,788,972	818,156	246,112	36,734	361,538	1,739	7,253,251
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	79.8%	11.3%	3.4%	0.5%	5.0%	0.0%	100.0%

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من **6.02 مليار دينار كويتي** (**82.1%** من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2017 مقارنة بمبلغ 5.79 مليار دينار كويتي (نسبة 80% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2016.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2017 و2016 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 (المتوسط) – حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**48,725**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**48,725**
المطالبات على الدول السيادية	**1,107,543**	**59,901**	**-**	**706**	**20,312**	**-**	**1,188,462**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**149,734**	**81,325**	**-**	**-**	**-**	**-**	**231,059**
المطالبات على البنوك	**90,530**	**332,412**	**234,136**	**30,976**	**243,550**	**161**	**931,765**
المطالبات على الشركات	**2,779,844**	**166,916**	**11,458**	**9,818**	**50,936**	**785**	**3,019,757**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	**-**	**22,860**	**-**	**-**	**-**	**-**	**22,860**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**1,296,253**	**266**	**52**	**104**	**332**	**188**	**1,297,195**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**87,198**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**87,198**
انكشافات أخرى	**402,653**	**3,780**	**808**	**1,780**	**-**	**41**	**409,062**
الإجمالي	**5,962,480**	**667,460**	**246,454**	**43,384**	**315,130**	**1,175**	**7,236,083**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	**82.4%**	**9.2%**	**3.4%**	**0.6%**	**4.4%**	**0.0%**	**100%**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 (المتوسط) – حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	48,832	-	-	-	-	-	48,832
المطالبات على الدول السيادية	1,027,147	65,539	-	2,330	7,012	-	1,102,028
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	147,681	41,943	-	-	3,310	-	192,934
المطالبات على البنوك	35,688	295,379	202,553	34,818	233,407	424	802,269
المطالبات على الشركات	2,744,101	179,084	10,106	17,332	91,313	-	3,041,936
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	86,891	-	-	-	-	86,891
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,257,104	16	-	15	18	16	1,257,169
الانكشافات للقروض المتأخرة	85,836	-	-	-	-	-	85,836
انكشافات أخرى	479,142	3,985	801	2,762	-	124	486,814
الإجمالي	5,825,531	672,837	213,460	57,257	335,060	564	7,104,709
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	82.0%	9.5%	3.0%	0.8%	4.7%	0.0%	100%

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	62,138	62,138
المطالبات على الدول السيادية	-	99,315	-	-	5	-	-	1,055,266	1,154,586
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	2,690	184,404	-	-	-	25,069	212,163
المطالبات على البنوك	-	823,090	-	38,894	-	-	10,855	872,839	
المطالبات على الشركات	157,056	342,640	555,515	85,986	812,303	302,907	471,500	550,506	3,278,413
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,286,765	27	19,842	469	21,363	4,114	206	8,340	1,341,126
الانكشافات للقروض المتأخرة	11,393	-	15,684	-	60	-	27,296	6,676	61,109
انكشافات أخرى	73,708	-	-	-	-	-	83,456	188,417	345,581
المجموع	1,528,922	1,265,072	593,731	309,753	833,731	307,021	582,458	1,907,267	7,327,955
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	20.9%	17.3%	8.1%	4.2%	11.4%	4.2%	7.9%	26.0%	100%

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	51,750	-	-	-	-	-	-	51,750
المطالبات على الدول السيادية	-	180,961	-	-	5	-	-	1,078,785	1,259,751
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	4,784	145,441	-	-	-	77,138	227,363
المطالبات على البنوك	-	801,853	45	49,150	10,123	-	-	43,470	904,641
المطالبات على الشركات	144,103	395,312	451,957	82,981	877,685	295,667	306,097	444,621	2,998,423
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	59,680	-	-	-	-	-	-	59,680
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,217,068	1	20,248	396	24,076	5,441	80	8,073	1,275,383
الانكشافات للقروض المتأخرة	13,833	-	15,227	-	94	16	41,176	7,224	77,570
انكشافات أخرى	34,300	-	-	-	-	-	107,222	257,168	398,690
المجموع	1,409,304	1,489,557	492,261	277,968	911,983	301,124	454,575	1,916,479	7,253,251
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	19.4%	20.5%	6.8%	3.8%	12.6%	4.2%	6.3%	26.4%	100.0%

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

الجدول التالي يبين تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	لغاية شهر	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 أشهر	1-3 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	62,138	-	-	-	-	-	62,138
المطالبات على الدول السيادية	213,414	176,000	183,091	84,962	360,180	136,939	1,154,586
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	57	216	253	6,713	27,341	177,583	212,163
المطالبات على البنوك	337,087	83,235	23,315	146,095	128,373	154,734	872,839
المطالبات على الشركات	216,961	510,364	445,124	533,994	627,121	944,849	3,278,413
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	81,894	17,378	13,415	16,636	109,043	1,102,760	1,341,126
الانكشافات للقروض المتأخرة	49,677	64	49	237	1,364	9,718	61,109
انكشافات أخرى	46,505	-	60,647	75,413	82,126	80,890	345,581
المجموع	1,007,733	787,257	725,894	864,050	1,335,548	2,607,473	7,327,955
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	13.8%	10.7%	9.9%	11.8%	18.2%	35.6%	100.0%

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	لغاية شهر	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 أشهر	1-3 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	51,750	-	-	-	-	-	51,750
المطالبات على الدول السيادية	477,672	307,547	133,762	52,000	223,326	65,444	1,259,751
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	588	-	-	-	42,698	184,077	227,363
المطالبات على البنوك	291,931	116,956	61,676	111,590	184,899	137,589	904,641
المطالبات على الشركات	255,440	512,884	415,734	396,291	724,807	693,267	2,998,423
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	30,605	4,591	24,484	-	-	59,680
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	97,939	16,968	13,599	17,400	108,505	1,020,972	1,275,383
الانكشافات للقروض المتأخرة	65,452	52	79	166	2,056	9,765	77,570
انكشافات أخرى	184,834	87,642	59,113	20,841	5,463	40,797	398,690
المجموع	1,425,606	1,072,654	688,554	622,772	1,291,754	2,151,911	7,253,251
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	19.7%	14.8%	9.5%	8.6%	17.8%	29.6%	100.0%

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يبين الجدول التالي تحليل للقروض منخفضة القيمة (المبالغ المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	**11,391**	**20,913**	**9,522**	**45.5%**
مالية	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
تجارية	**15,663**	**17,249**	**1,752**	**10.2%**
النفط الخام والغاز	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
إنشاءات	**-**	**-**	**1,943**	**0.0%**
تصنيع	**-**	**-**	**12**	**0.0%**
عقارات	**27,296**	**27,339**	**43**	**0.2%**
أخرى	**6,678**	**7,509**	**855**	**11.4%**
الإجمالي	**61,028**	**73,010**	**14,127**	**19.3%**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	13,833	25,913	12,081	46.6%
مالية	-	-	-	0.0%
تجارية	15,203	17,485	2,305	13.2%
النفط الخام والغاز	-	-	-	0.0%
إنشاءات	51	111	2,641	2379.3%
تصنيع	2	20	18	90.0%
عقارات	41,176	41,176	-	0.0%
أخرى	7,203	8,691	1,548	17.8%
الإجمالي	77,468	93,396	18,593	19.9%

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 20.4 مليون دينار كويتي في عام 2017 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2017 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	**13,961**	**35,585**	**49,546**
مالية	**-**	**(34,356)**	**(34,356)**
تجارية	**16,075**	**760**	**16,835**
النفط الخام والغاز	**-**	**327**	**327**
إنشاءات	**(574)**	**4,108**	**3,534**
تصنيع	**51,475**	**(34,081)**	**17,394**
عقارات	**42,029**	**(5,003)**	**37,026**
أخرى	**208**	**(20,730)**	**(20,522)**
المجموع	**123,174**	**(53,390)**	**69,784**

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2016 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	15,667	(3,583)	12,084
مالية	(10)	13,064	13,054
تجارية	1,142	(20)	1,122
النفط الخام والغاز	-	600	600
إنشاءات	(150)	(433)	(583)
تصنيع	7	1,381	1,388
عقارات	5,000	(30,131)	(25,131)
أخرى	796	37,221	38,017
المجموع	22,452	18,099	40,551

لا تتضمن المخصصات المحملة المحددة أعلاه مبلغ **127.6 مليون دينار كويتي** (2016: 22.5 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
الكويت	**61,028**	**73,010**	**14,127**	**19.3%**
دول الشرق الأوسط الأخرى	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
غرب أوروبا	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
أمريكا وكندا	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
آسيا الباسفيك	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**0.0%**
المجموع	**61,028**	**73,010**	**14,127**	**19.3%**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
الكويت	77,468	93,396	18,593	19.9%
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	0.0%
غرب أوروبا	-	-	-	0.0%
أمريكا وكندا	-	-	-	0.0%
آسيا الباسفيك	-	-	-	0.0%
باقي دول العالم	-	-	-	0.0%
المجموع	77,468	93,396	18,593	19.9%

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	**62,138**	**-**	**62,138**	**62,138**	**-**	**-**	**62,138**
المطالبات على الدول السيادية	**1,154,581**	**5**	**1,154,586**	**1,154,581**	**3**	**58**	**1,154,642**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**211,048**	**1,115**	**212,163**	**211,048**	**558**	**9**	**211,615**
المطالبات على البنوك	**524,721**	**348,118**	**872,839**	**524,721**	**172,260**	**5,670**	**702,651**
المطالبات على الشركات	**2,220,929**	**1,057,484**	**3,278,413**	**2,220,929**	**478,065**	**3,318**	**2,702,312**
مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,302,888**	**38,238**	**1,341,126**	**1,302,888**	**16,713**	**-**	**1,319,601**
انكشافات القروض المتأخرة	**61,028**	**81**	**61,109**	**61,028**	**41**	**-**	**61,069**
انكشافات أخرى	**345,173**	**408**	**345,581**	**345,173**	**204**	**-**	**345,377**
المجموع	**5,882,506**	**1,445,449**	**7,327,955**	**5,882,506**	**667,844**	**9,055**	**6,559,405**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	51,750	-	51,750	51,750	-	-	51,750
المطالبات على الدول السيادية	1,259,746	5	1,259,751	1,259,746	3	170	1,259,919
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	226,242	1,121	227,363	226,242	561	-	226,803
المطالبات على البنوك	526,723	377,918	904,641	526,723	187,941	4,060	718,724
المطالبات على الشركات	1,912,052	1,086,371	2,998,423	1,912,052	492,167	5,161	2,409,380
مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	59,680	59,680	-	59,680	-	59,680
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,232,159	43,224	1,275,383	1,232,159	18,629	-	1,250,788
انكشافات القروض المتأخرة	77,468	102	77,570	77,468	51	-	77,519
انكشافات أخرى	398,258	432	398,690	398,258	216	-	398,474
المجموع	5,684,398	1,568,853	7,253,251	5,684,398	759,248	9,391	6,453,037

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقا لمعايير بازل 3، سيتم عدم تحقق العقارات كضمان خلال خمس سنوات اعتبارًا من 31 ديسمبر 2014 مع اقتطاع إضافي بنسبة 10% كل سنة. في 31 ديسمبر 2017، تم تطبيق اقتطاع بنسبة 90% (2016: 80%) على الضمان العقاري.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك تطبيق الحد الأدنى لنسب تغطية الضمانات التحفظية ويسانده نسب الاسترداد. عندما تنخفض قيمة الضمان المحتفظ به مقابل قرض معين إلى أقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المقررة. يتم تقييم الضمان العقاري مرة واحدة سنويا من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين (مع تطبيق التقييم الأقل من بين التقييمين) ويتم تقييم الأسهم المسعرة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة للرهونات المباشرة وشهرياً إذا كان محتفظ بها من خلال مدير محفظة.

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب نسب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان				الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر			
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	عقارات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	**62,138**	**-**	**-**	**-**	**62,138**	**-**	**-**	**-**
المطالبات على الدول السيادية	**1,154,642**	**-**	**112**	**-**	**1,154,530**	**13,579**	**-**	**13,579**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**211,615**	**-**	**558**	**-**	**211,057**	**22,211**	**-**	**22,211**
المطالبات على البنوك	**702,651**	**-**	**841**	**-**	**701,810**	**286,181**	**15**	**286,196**
المطالبات على الشركات	**2,702,312**	**44,966**	**455,671**	**-**	**2,201,675**	**2,340**	**2,196,995**	**2,199,335**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,319,601**	**30**	**136,821**	**-**	**1,182,750**	**-**	**1,177,679**	**1,177,679**
انكشافات القروض المتأخرة	**61,069**	**9,001**	**19,831**	**-**	**32,237**	**-**	**31,106**	**31,106**
انكشافات أخرى	**345,377**	**5,532**	**51,941**	**-**	**287,904**	**-**	**338,672**	**338,672**
المجموع	**6,559,405**	**59,529**	**665,775**	**-**	**5,834,101**	**324,311**	**3,744,467**	**4,068,778**

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان				الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر			
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	عقارات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	51,750	-	-	-	51,750	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,259,919	-	3	-	1,259,916	22,954	-	22,954
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	226,803	-	4,378	-	222,425	32,435	-	32,435
المطالبات على البنوك	718,724	-	2,954	-	715,770	296,497	7,886	304,383
المطالبات على الشركات	2,409,380	74,114	464,520	-	1,870,746	4,158	1,862,431	1,866,589
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	59,680	-	-	-	59,680	15,609	-	15,609
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,250,788	24	132,794	-	1,117,970	-	1,112,783	1,112,783
انكشافات القروض المتأخرة	77,519	21,463	19,443	-	36,613	-	35,040	35,040
انكشافات أخرى	398,474	9,064	47,109	-	342,301	-	385,892	385,892
المجموع	6,453,037	104,665	671,201	-	5,677,171	371,653	3,404,032	3,775,685

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مستوى معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة والتداول. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**187**	126	61
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	**187**	126	61
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**2,338**	1,575	763
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق (بنسبة 13%)	**304**	205	99
إجمالي رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر السوق (بما في ذلك نسبة 1% للبنوك ذات التأثير النظامي D-SIB)	**327**	221	106

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاثة مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2017

(بالمليون دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**28,481**	**18%**	**5,127**
الخدمات المصرفية التجارية	**73,889**	**15%**	**11,083**
الخدمات المصرفية للأفراد	**69,793**	**12%**	**8,375**
الإجمالي	**172,163**		**24,585**
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			**307,313**
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%)			**39,951**
إجمالي رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية (بما في ذلك نسبة 1% للبنوك ذات التأثير النظامي D-SIB)			**43,024**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2016

(بالمليون دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	25,437	18%	4,579
الخدمات المصرفية التجارية	74,037	15%	11,106
الخدمات المصرفية للأفراد	66,302	12%	7,956
الإجمالي	165,776		23,641
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			295,513
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%)			38,417
إجمالي رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية (بما في ذلك نسبة 1% للبنوك ذات التأثير النظامي D-SIB)			41,372

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات لمدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا محدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد مع استبعاد الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. في 31 ديسمبر 2017، بلغ المتوسط المرجح للتعرض لمخاطر التشغيل **307.3 مليون دينار كويتي** (2016: 295.5 مليون دينار كويتي) وإجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 13% وبمبلغ **40 مليون دينار كويتي** (2016: 38.4 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسـهم. يتم الاحتفاظ بجميع اسـتثمارات البنك في الأوراق المالية في السـجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع" أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شـراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسـيولة أو في حالة التغيرات في أسـعار الفائدة أو أسـعار الصرف أو أسـعار الأسـهم. إن القيم العادلة للأدوات المسـعرة مبنية على أساس أسعار الشـراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيم العادلة للأدوات غير المسعرة تقديرًا جوهريًا. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر شراء معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضـح الجـدول التالي القيمة العادلة للاسـتثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسـمبر 2017 و31 ديسـمبر 2016 وكذلك الأربـاح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2017

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – متاحة للبيع	**15،391**	**22،269**	**37،660**
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	**2،080**	**4،379**	**6،459**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	**2،155**	**3،118**	**5،272**
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			**2,822**

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – متاحة للبيع	16,477	26,726	43,203
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	790	4,763	5,553
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	2,307	3,742	6,048
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			4,041

لدى البنك استثمار جوهري في مؤسسة مالية تم تصنيفه كاستثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع.

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل والجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (اي غير التجارية) في إدارة حساسية صافي إيرادات البنك من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التغيرات في أسعار الفائدة مبينة في إيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الأقصى للانكشاف بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. ذلك حيث تخصص حدود الانكشاف الأعلى للأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الاطراف المقابلة ذات درجات التصنيف الأقل. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك الى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود العملات الأجنبية، فقد تم تطوير هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم تصميم هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتجات بما في ذلك الحدود الموضوعة فيما يتعلق بالحد الأقصى من مخاطر التسليم اليومية.

سياسة المكافآت

الرجاء الرجوع إلى الجزء المتعلق "بالحوكمة" من هذا التقرير.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي بحد أدنى 3% اعتبارا من 2015/12/31. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. ويمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
	الانكشافات داخل الميزانية			
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**5,683,404**	5,467,115	216,289
2.	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	**-**	-	-
3.	**إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البند 1 و2)**	**5,683,404**	5,467,115	216,289
	انكشافات المشتقات			
4.	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	**-**	-	-
5.	المبالغ المضافة الى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	**-**	-	-
6.	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	**-**	-	-
7.	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	**-**	-	-
8.	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	**-**	-	-
9.	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	**-**	59,680	(59,680)
10.	(المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	**-**	-	-
11.	**إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	**-**	59,680	(59,680)
	انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية			
12.	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	**-**	-	-
13.	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	**-**	-	-
14.	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية	**-**	-	-
15.	انكشافات معاملات الوكلاء	**-**	-	-
16.	**إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	**-**	-	-
	انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17.	انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**2,762,287**	2,562,569	199,718
18.	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني)	**(1,800,284)**	(1,632,848)	(167,436)
19.	**البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و 18)**	**962,004**	929,721	32,283
	رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20.	الشريحة 1 من رأس المال	**601,278**	573,492	27,786
21.	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	**6,645,408**	6,456,516	188,892
	نسبة الرفع المالي			
22.	**نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**9.05%**	8.88%	0.17%

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المنشورة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	الفارق
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المنشورة	**5,683,404**	5,467,115	216,289
2.	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	**-**	-	-
3.	تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	**-**	-	-
4.	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	**-**	59,680	(59,680)
5.	تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	**-**	-	-
6.	تعديلات للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ المكافئة الائتمانية للانكشافات خارج الميزانية)	**962,004**	929,721	32,283
7.	تعديلات أخرى	**-**	-	-
8.	**الانكشاف لنسبة الرفع**	**6,645,408**	6,456,516	188,892

البيانـــات الماليـــة

- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 78
- بيان الدخل 82
- بيان الدخل الشامل 83
- بيان المركز المالي 84
- بيان التدفقات النقدية 85
- بيان التغيرات في حقوق الملكية 86
- إيضاحات حول البيانات المالية 87

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 2295 5000 / 2880 2245
فاكس: 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855 +
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الخليج ش.م.ك.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة القروض والسلف

يتم المحاسبة عن القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة القروض والسلف يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات. ويتعين على الإدارة تحديد تلك القروض والسلف التي تتعرض لانخفاض القيمة وإجراء تقييم موضوعي للأدلة على انخفاض القيمة وقيمة الضمان وتقييم المبلغ الممكن استرداده. ونظرًا لأهمية القروض والسلف وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإنها تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في قسم السياسات المحاسبية بالبيانات المالية (الإيضاح 2).

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها استيعاب وتقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة إجراءات منح القروض والسلف للتأكيد على فعالية أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة من أجل تحديد القروض والسلف منخفضة القيمة والمخصصات المطلوبة مقابلها. وقد قمنا باختبار عينة من تسهيلات القروض مع التركيز على القروض التي ترتبط باحتمالات أكثر جوهرية لانخفاض قيمتها نظراً لعدم التأكد المتزايد من إمكانية استردادها في ظل ظروف السوق الحالية كما قمنا بمراجعة تقييم الإدارة للمبلغ الممكن استرداده.

بالنسبة للعينة المختارة من القروض منخفضة القيمة، فقد قمنا بتقييم تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر وغيرها من مصادر السداد. إضافة إلى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من القروض المنتظمة في السداد وتقييم ما إذا وجدت أي مؤشرات على مخاطر إضافية للتعثر. تم عرض تقييم الإدارة لمخاطر الائتمان ومعالجتها لهذه المخاطر بما في ذلك سياسات إدارة المخاطر في الايضاح رقم 24 حول البيانات المالية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2017

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

18 يناير 2018

الكويت

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	3	**206,008**	179,645
مصروف فوائد	4	**(73,777)**	(62,865)
صافي إيرادات الفوائد		**132,231**	116,780
صافي أتعاب وعمولات	6	**30,837**	31,374
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات	7	**9,178**	9,292
أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية		**2,822**	4,041
إيرادات توزيعات أرباح		**1,210**	4,761
إيرادات أخرى		**5,104**	2,393
إيرادات التشغيل		**181,382**	168,641
مصروفات موظفين		**42,266**	42,134
تكاليف إشغال		**4,365**	4,121
استهلاك		**3,210**	2,818
مصروفات أخرى		**14,444**	14,108
مصروفات التشغيل		**64,285**	63,181
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**117,097**	105,460
تحميل (إلغاء) مخصصات:			
– محددة	5	**88,863**	2,958
– عامة	12,18	**(19,079)**	37,593
استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب	12	**(6,502)**	2,503
خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية		**33**	5,913
خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**3,366**	11,396
		66,681	60,363
ربح التشغيل		**50,416**	45,097
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**135**	135
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**505**	451
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,248**	1,117
الزكاة		**505**	451
ربح السنة		**48,023**	42,943
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**17**	15

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**48,023**	42,943
إيرادات شاملة أخرى		
بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:		
استثمارات في أوراق مالية:		
صافي الخسائر المحققة من البيع	**(313)**	(2,932)
خسارة انخفاض في القيمة	**33**	5,913
صافي الأرباح غير المحققة	**1,171**	1,442
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:		
إعادة تقييم مباني ومعدات	**(758)**	(391)
إيرادات شاملة أخرى للسنة	**133**	4,032
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**48,156**	46,975

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**475,441**	665,520
أذونات وسندات خزانة	10	**566,784**	372,919
سندات بنك الكويت المركزي	11	**394,555**	376,240
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**39,053**	108,013
قروض وسلف للبنوك	12	**128,930**	136,606
قروض وسلف للعملاء	12	**3,808,766**	3,445,997
استثمارات في أوراق مالية	13	**117,820**	146,181
موجودات أخرى	14	**122,101**	186,642
مباني ومعدات		**29,954**	28,997
مجموع الموجودات		**5,683,404**	5,467,115
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	15	**412,105**	480,364
ودائع من المؤسسات المالية	15	**969,197**	824,680
ودائع العملاء	16	**3,489,977**	3,395,340
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	17	**100,000**	100,000
مطلوبات أخرى	18	**110,847**	93,239
إجمالي المطلوبات		**5,082,126**	4,893,623
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**304,813**	304,813
احتياطي قانوني	20	**26,475**	21,433
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**17,852**	18,610
احتياطي أسهم خزينة	21	**24,246**	24,246
احتياطي القيمة العادلة		**6,444**	5,553
أرباح محتفظ بها		**139,181**	116,570
		672,035	644,249
أسهم خزينة	21	**(70,757)**	(70,757)
إجمالي حقوق الملكية		**601,278**	573,492
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,683,404**	5,467,115

عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	**2017** **ألف دينار كويتي**	2016 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**48,023**	42,943
تعديلات:			
تعديل معدل الفائدة الفعلي		**-**	(401)
(أرباح) القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان	7	**-**	(495)
(أرباح) محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية		**(2,822)**	(4,041)
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,210)**	(4,761)
استهلاك		**3,210**	2,818
مخصصات خسائر قروض	5,12,18	**69,784**	40,551
خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية		**33**	5,913
خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى		**3,366**	11,396
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**120,384**	93,923
(الزيادة) / النقص في موجودات التشغيل:			
أذونات وسندات خزانة		**(193,865)**	(127,310)
سندات بنك الكويت المركزي		**(18,315)**	(14,815)
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**68,960**	(73,906)
قروض وسلف للبنوك		**7,731**	(56,311)
قروض وسلف للعملاء		**(431,957)**	147,878
موجودات أخرى		**64,449**	(96,599)
(النقص) / الزيادة في مطلوبات التشغيل:			
المستحق للبنوك		**(68,259)**	218,980
ودائع من المؤسسات المالية		**144,517**	98,648
ودائع عملاء		**94,637**	(442,082)
مطلوبات أخرى		**16,975**	19,241
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**(194,761)**	(232,353)
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(14,998)**	(75,580)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية		**43,765**	47,067
شراء مباني ومعدات		**(4,925)**	(3,684)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,210**	4,761
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**25,052**	(27,436)
أنشطة التمويل			
صافي المتحصلات من إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة 2	17	**-**	100,000
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(20,370)**	(11,640)
شراء أسهم خزينة		**-**	(99)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل		**(20,370)**	88,261
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(190,079)**	(171,528)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**665,520**	837,048
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**475,441**	665,520
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**207,073**	182,043
فوائد مدفوعة		**70,082**	54,206

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال	الاحتياطيات							
		احتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة	أرباح محتفظ بها	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات	أسهم خزينة	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2016	304,813	16,923	153,024	19,001	24,246	1,130	89,777	304,101	(70,658)	538,256
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	42,943	42,943	-	42,943
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(391)	-	4,423	-	4,032	-	4,032
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة	-	-	-	(391)	-	4,423	42,943	46,975	-	46,975
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(11,640)	(11,640)	-	(11,640)
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	(99)	(99)
المحول إلى الاحتياطي	-	4,510	-	-	-	-	(4,510)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2016	304,813	21,433	153,024	18,610	24,246	5,553	116,570	339,436	(70,757)	573,492
في 1 يناير 2017	**304,813**	**21,433**	**153,024**	**18,610**	**24,246**	**5,553**	**116,570**	**339,436**	**(70,757)**	**573,492**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	48,023	48,023	-	48,023
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(758)	-	891	-	133	-	133
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة	-	-	-	(758)	-	891	48,023	48,156	-	48,156
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(20,370)	(20,370)	-	(20,370)
المحول إلى الاحتياطي	-	5,042	-	-	-	-	(5,042)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2017	**304,813**	**26,475**	**153,024**	**17,852**	**24,246**	**6,444**	**139,181**	**367,222**	**(70,757)**	**601,278**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2017

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 – 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقًا لقرار مجلس إدارة البنك في 18 يناير 2018. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقًا لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية كما تم تعديله بإعادة تقييم الموجودات المالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" وعقود المشتقات والأرض ملك حر والمباني وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

أُعدت البيانات المالية للبنك وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلب معيار المحاسبة الدولي 39: البيانات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع والذي يحل محله متطلب بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات النقدية المعمول بها (بالصافي بعد بعض فئات الضمان) والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها.

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق التعديلات التالية على المعايير السارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح

تتطلب التعديلات من الشركات تقديم افصاحات عن التغيرات في مطلوباتها الناشئة من أنشطة التمويل بما في ذلك التغيرات الناتجة من التغيرات في التدفقات النقدية وغير النقدية (مثل أرباح او خسائر تحويل العملات الأجنبية). قدم البنك المعلومات المطلوبة لكل من الفترة الحالية والفترة المقارنة ضمن الإيضاحات حول هذه البيانات المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل: تحقق أصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة

توضح التعديلات أن المنشأة تحتاج إلى مراعاة ما إذا كان قانون الضرائب يضع قيودًا على مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة والتي قد يتم مقابلها إجراءات استقطاعات على عكس تلك الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع المتعلقة بالخسائر غير المحققة. إضافة إلى لك، تقدم التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد المنشأة للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتوضيح الظروف التي قد تتضمن فيها الأرباح الخاضعة للضريبة استرداد بعض الأصول بمبلغ أكبر من قيمتها المدرجة بالدفاتر. قام البنك بتطبيق التعديلات بأثر رجعي. الا ان تطبيقها لم يكن له أي تأثير مادي على المركز او الأداء المالي للبنك.

لم يكن أيضا للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية كـ "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "قروض ومدينون" أو "موجودات محتفظ بها حتى الاستحقاق" أو "موجودات مالية متاحة للبيع" ويقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية كـ "مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة".

تنقسم الموجودات المالية المصنفة كـ"مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إلى فئتين فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في البداية. يصنف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع على المدى القصير أو إذا كان مدارًا ويتم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخليا على أساس القيمة العادلة وفقًا لاستراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضًا كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تغطية وتكون أدوات تغطية فعالة.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وغير مسعرة في سوق نشط. وتقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدل ليعكس خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في استثمارات ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات فترات استحقاق ثابتة ويكون لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

تتمثل الاستثمارت المتاحة للبيع في تلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع أو استثمارات لا تتأهل لتصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض ومدينين.

تصنف المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة كـ "مطلوبات مالية لغير المتاجرة".

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية في تاريخ الحيازة.

التحقق / عدم التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة المشتريات والمبيعات بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية هي تلك التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقًا للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم عدم تحقق الأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزامًا بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو
- عندما يقوم البنك بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تحقق الأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتحقق الفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

القياس

يتم تحقق جميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل. تدرج أرصدة "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصًا مخصص للانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم تحقق الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل. وبالنسبة لتلك المصنفة كـ "متاحة للبيع" فيتم قياسها لاحقًا وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ "متاحة للبيع" في بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل "المتاح للبيع" أو تعرضه للانخفاض في القيمة، فإن تعديلات القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة سابقًا في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينون".

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصًا خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تدرج "المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل بيانات مالية إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً ماليًا محددًا أو مجموعة موجودات مالية مماثلة قد تنخفض قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو عدة أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يتمثل في الفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة فيتم إدراجها بالتكلفة المطفاة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي كما هو محدد بموجب العقد. وفي حالة انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة مع إمكانية ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا عن طريق تعديل الحساب ذي الصلة عند تحقق انخفاض القيمة. ويتم تحقق مبلغ العكس في بيان الدخل.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل؛ ويتم إدراج الزيادات في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لاستثمارات أدوات الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات كل على حدة لتحديد إذا ما كان هناك أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي حالة زيادة القيمة العادلة لأحد الاستثمارات في أدوات الدين في سنة لاحقة مع إمكانية ربط هذه الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

إضافة إلى ذلك، ووفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على جميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمالية حقيقية لاستردادها.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛
المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار / الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء معلنة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم عدم تحقق الأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام بإعادة شراء (repos)) لا تستبعد من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – (التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos)) – في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو لتحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتغطية

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في "الموجودات الأخرى" بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السابقة (خسائر غير محققة) ضمن في "المطلوبات الأخرى" ضمن بيان المركز المالي.

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة في حالة عدم ارتباطها الشديد من حيث السمات والمخاطر الاقتصادية بتلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضًا تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق؛ و (ب) معاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التغير في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام محقق أو معاملة متوقعة.

لكي تستوفي معاملة التغطية شروط محاسبة التغطية، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التغطية فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق فيها. وتعتبر التغطية فعالة بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و125% للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطرة التي يتم تغطيتها خلال السنة المحدد لها التغطية. ويتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التغطية، بما في ذلك تعريف أداة التغطية والبند المغطى المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المغطاة وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التغطية. لاحقًا، يجب تقييم التغطية وتحديدها على أنها معاملة تغطية فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بالمخاطرة المغطاة مقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المغطى وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والذي تحدد أنه تغطية فعالة مباشرةً في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفى معايير محاسبة التغطية، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التغطية مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التغطية أو تباع أو تنتهي مدتها أو تمارس أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في هذا الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التغطية والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تغطية القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها المدرجة بالدفاترفيما يتعلق بالتغطية الموقوفة يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

جـ. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحيانًا بتملك عقار لتسوية بعض القروض والسلف. يدرج مثل هذا العقار بالقيمة المدرجة بالدفاتر للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض وقع في قيمتها. ويقوم البنك بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة للموجودات الأخرى عندما يكون هناك انخفاض جوهري في القيمة العادلة دون تكلفتها أو متى يوجد دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل – نتيجة لأحداث سابقة – ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول ويتم احتسابه استناداً إلى طريقة ائتمان الوحدات المتوقعة للتقدير الموثوق به لمكافأة نهاية الخدمة.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسـهم الخزينة من أسـهم البنك الصادرة التي تم إعادة شـرائها لاحقًا من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسـبة عن أسـهم الخزينة باسـتخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسـط المرجح لتكلفة الأسـهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب فـي حـدود الرصيـد الدائن لذلك الحسـاب. ويتم تحميل أية خسـائر إضافية على الأرباح المحتفظ بهـا ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطـي القانوني. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسـهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسـهم المنحة إلى زيادة عدد أسـهم الخزينة بالتناسـب وتخفيض متوسـط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصـورة دوريـة مـن قبـل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسـجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشـامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكـس فيه فائض إعادة التقييم خسـارة إعادة تقييم مسـجلة سـابقًا في بيان الدخل، يتم تسـجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المحتفظ بها.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتـم مراجعـة القيمـة المدرجـة بالدفاتـر للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشـير الأحـداث أو التغيرات في الظروف إلـى أن القيمة المدرجة بالدفاتر قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة المدرجة بالدفاتر مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائما، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقـوم البنـك بتاريـخ كل بيانـات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشـر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشـر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاسـتخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن اسـترداده، يعتبـر الأصـل قـد انخفضـت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن اسـترداده. عند تقييم القيمة أثناء الاسـتخدام، تخصـم التدفقات النقدية المسـتقبلية المقدرة إلى قيمتها الحاليـة باسـتخدام معدل خصم يعكـس تقييمات السـوق الحالية للقيمـة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطـة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلـة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشـر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن اسـترداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكـس خسـارة انخفاض القيمة المسـجلة سـابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المسـتخدمة لتحديد المبلغ الممكن اسـترداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسـارة من انخفاض القيمة. إن عكـس خسـارة انخفاض القيمـة محـدود بحيث لا يمكن أن تتجـاوز القيمة المدرجة بالدفاتـر للأصل المبلغ الممكن اسـترداده أو القيمة المدرجـة بالدفاتر التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاسـتهلاك فيما لو لم يتم تسـجيل خسـارة انخفاض القيمة للأصل في سـنوات سـابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.
يتم تحقق إيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروف تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي.

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، ضمن بند "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئيًا ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

تتخذ الإدارة قراراً عند حيازة أداة مالية لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع أو كقروض ومدينين. خلال وضع تلك الأحكام يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها ومتطلبات السيولة والنية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى الاستحقاق. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف على أساس مستمر لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يجب إجراء تقدير جوهري من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الأحوال المالية للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. مثل هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل بيانات مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاما مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب إصدار أحكام. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك من بين عوامل أخرى بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات ذات الصلة الصادرة ولكن لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. ينوي البنك تطبيق تلك المعايير عند سريانها متى أمكن ذلك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الإصدار الأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن مشروع الأدوات المالية: التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن ليست معلومات المقارنة إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

يعتزم البنك تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب اعتبارا من 1 يناير 2018. سوف يستفيد البنك من الإعفاء بما يتيح له عدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة فيما يتعلق بالتصنيف والقياس بما في ذلك التغير الناتج عن انخفاض القيمة. يتم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المحتفظ بها الافتتاحية والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018.

خلال سنة 2017، قام البنك بإجراء تقييم تفصيلي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتاحة حاليًا وقد يخضع للتغييرات الناتجة من المعلومات المقبولة المؤيدة الإضافية المتاحة للبنك حتى يقوم البنك بعرض أول بيانات مالية له تتضمن تاريخ التطبيق المبدئي. إجمالاً، لا يتوقع البنك وقوع أي تأثير جوهري على بيان مركزه المالي وحقوق الملكية باستثناء تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويتوقع البنك أن يقوم باحتساب مخصص أعلى للخسائر مما سيؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية كما سبق مناقشته. إضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بتطبيق التغيرات في تصنيف بعض الأدوات المالية.

أ. التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 منهجا جديدا لتصنيف وقياس الموجودات المالية التي تعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. يشمل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد هذا المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والمدينين، والمتاحة للبيع.

قام البنك بتقييم معايير التصنيف والقياس لكي يتم تطبيقها على العديد من الموجودات المالية، آخذا متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الاعتبار فيما يتعلق بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية/ والسداد الفردي للمبالغ الأساسية والفوائد. لا يتوقع البنك أن ينتج تأثير جوهري على مركزه المالي أو حقوق الملكية عند تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويتوقع البنك الاستمرار في قياس كافة الموجودات المالية المحتفظ بها حاليا كمدرجة بالقيمة العادلة وفقا للقيمة العادلة.

لدى البنك في 31 ديسمبر 2017 بعض الاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة المضنفة كمتاحة للبيع وتبلغ قيمتها المدرجة بالدفاتر 17،494 ألف دينار كويتي يتم تسجيلها وفقا للقيمة العادلة حيث يتم الاحتفاظ بها لأغراض استراتيجية طويلة الأجل. ولقد قام البنك طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بتصنيف هذه الاستثمارات كاستثمارات مقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالتالي، سيتم تسجيل كافة أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، دون أن يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل ودون أن يتم تصنيف أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل عند البيع.

من المتوقع أن يتم قياس أوراق الدين المالية المصنفة حاليا كـ "أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق"، وفقا للتكلفة المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، نظرا لأنه سيتم الاحتفاظ بهذه الأدوات ضمن نموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وبالنسبة لأوراق الدين المالية المصنفة حاليا كـ "متاحة للبيع"، فمن المتوقع أن تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، حيث يتوقع البنك الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع جزء جوهري منها بشكل متكرر نسبياً.

سيستمر البنك في الاحتفاظ بالقروض والمدينين ضمن نموذج الأعمال بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات فردية للمبالغ الأساسية والفوائد. ولقد قام البنك بتحليل الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية لتلك الأدوات وتوصل إلى أنها تستوفي معايير القياس وفقا للتكلفة المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وبالتالي، لا ضرورة لإعادة تصنيف هذه الأدوات.

لن يكون هناك تأثير على طريقة محاسبة البنك عن المطلوبات المالية، حيث إن المتطلبات الجديدة لا تؤثر إلا على طريقة المحاسبة على المطلوبات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى البنك أي من هذه المطلوبات. لقد تم استقاء قواعد عدم التحقق من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يطرأ عليها أي تغير.

ب. انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" المستقبلي. هذا النموذج سوف يتطلب إصدار أحكام جوهرية حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة والذي سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، تنطبق متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. وينبغي عند التحقق المبدئي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث العجز المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية. في حالة وقوع زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ينبغي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من كافة حالات العجز المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، ينبغي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى التدفقات النقدية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات.

سيقوم البنك بتحديد التأثير المحتمل لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) اعتباراً من البيانات المالية كما في 2018/3/31. كما سيلتزم البنك بالتعليمات التي سيصدرها بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص

ج. محاسبة التغطية

اخذا في الاعتبار أن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لا يؤدي الى تغيير المبادئ العامة لكيفية محاسبة المنشأن عن معاملات التغطية الفعالة، فإن تطبيق متطلبات التغطية ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لن يكون له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك. ليس لدى البنك أي معاملات تغطية كما في 31 ديسمبر 2017. وبالتالي، لن يكون لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

د. الإفصاح

يتضمن المعيار الجديد أيضا متطلبات موسعة للإفصاح وكذلك تغيرات في العرض. ومن المتوقع أن تؤدي إلى تغيير طبيعة وحجم إفصاحات البنك حول أدواته المالية، وخصوصا خلال السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. واشتمل التقييم الذي تم إجراؤه من قبل البنك على تحليل لتحديد فجوات البيانات مقابل الإجراء الحالي، والبنك بصدد تطبيق التغيرات في الأنظمة والضوابط الرقابية التي يراها ضرورية لتسجيل البيانات المطلوبة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، ويسري للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ تحقق الإيرادات وسوف يسري على كافة العقود مع العملاء. ومع ذلك، ستظل إيرادات الفوائد والأتعاب التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأدوات المالية وعقود التأجير خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وستخضع للتنظيم من خلال المعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير). وستكون هناك ضرورة لتسجيل الإيرادات طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 عند نقل ملكية البضائع والخدمات في إطار الحدود التي يتوقع فيها ناقل الملكية الأحقية في البضائع والخدمات. كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة الإيرادات وما يقابلها من تدفقات نقدية مع العملاء وحدودها وتوقيتها وكذلك أي أوجه عدم تأكد مرتبطة بها. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، وقام وتوصل من خلال التقييم أن تطبيق هذا المعيار لم يكن له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد بشأن المحاسبة عن عقود التأجير – المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير في يناير 2016. لا يؤدي المعيار الجديد الى تغيير جوهري في طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجر. ومع ذلك، يتطلب المعيار الجديد من المستأجر العمل على تحقق معظم عقود التأجير في بيان المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وما يقابلها من موجودات مرتبطة بحق الاستخدام. ينبغي على المستأجر استخدام نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة، ولكن يتوفر لهم خيار عدم تحقق عقود التأجير "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بصورة عامة، سيكون نمط تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المحققة مماثل لنموذج المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي المطبق حاليا مع إدراج الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة في بيان الدخل.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي للتقارير المالية 15، في نفس التاريخ. ينبغي على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 إما بواسطة طريقة التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. لا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ويعمل حاليا على تقييم تأثيره.

3 إيرادات فوائد

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أذونات وسندات خزانة وسندات بنك الكويت المركزي	**17,611**	9,848
إيداعات لدى البنوك	**6,369**	3,716
قروض وسلف للبنوك والعملاء	**182,028**	166,081
	206,008	179,645

4 مصروف فوائد

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات إدخار	**4,180**	3,669
ودائع محددة الأجل	**54,833**	49,319
قروض بنكية	**7,854**	5,910
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	**6,910**	3,967
	73,777	62,865

5 مخصصات محددة

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء	**87,999**	2,497
– نقدية (إيضاح 12)	**864**	461
– غير نقدية (إيضاح 18)	**88,863**	2,958

6 صافي أتعاب وعمولات

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**38,084**	38,023
إجمالي مصروف الأتعاب والعمولات	**(7,247)**	(6,649)
	30,837	31,374

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **212 ألف دينار كويتي** (2016: 225 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7 صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات العجز الائتماني (إيضاح 18)	**-**	495
إيرادات من مبادلات عجز الائتمان	**180**	253
صافي إيرادات المتاجرة	**180**	748
عمليات تحويل عملات أجنبية	**8,998**	8,544
	9,178	9,292

8 ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2017.

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**48,023**	42,943
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة	**2,909,979,052**	2,910,062,757
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**17**	15

9 النقد والنقد المعادل

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**17,099**	218,584
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**72,994**	158,374
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**385,348**	288,562
	475,441	665,520

10 أذونات وسندات خزانة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

	2017	2016
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**171,048**	159,635
تستحق بعد سنة	**395,736**	213,284
	566,784	372,919

11 سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2017	2016
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**394,555**	376,240

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2017:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقية دول العالم	المجموع
أ) **قروض وسلف للعملاء**	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	**1,528,236**	**-**	**-**	**-**	**10,209**	**1,538,445**
مالية	**214,080**	**82,591**	**-**	**-**	**-**	**296,671**
تجارية	**411,826**	**6,311**	**-**	**-**	**-**	**418,137**
نفط خام وغاز	**169,352**	**58,841**	**-**	**38,894**	**-**	**267,087**
إنشائية	**264,297**	**-**	**-**	**-**	**-**	**264,297**
صناعية	**247,677**	**12,372**	**-**	**-**	**-**	**260,049**
عقارية	**557,157**	**-**	**-**	**-**	**-**	**557,157**
أخرى	**216,052**	**228,412**	**-**	**13,579**	**-**	**458,043**
مجمل القروض والسلف للعملاء	**3,608,677**	**388,527**	**-**	**52,473**	**10,209**	**4,059,886**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						**(251,120)**
القروض والسلف للعملاء						**3,808,766**
ب) **قروض وسلف للبنوك**						
مجمل القروض والسلف للبنوك	**-**	**11,040**	**119,191**	**-**	**-**	**130,231**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						**(1,301)**
القروض والسلف للبنوك						**128,930**

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

في 31 ديسمبر 2016:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	المجموع
أ) قروض وسلف للعملاء	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	1,422,795	-	-	-	1,422,795
مالية	244,219	63,589	-	-	307,808
تجارية	348,782	9,376	-	-	358,158
نفط خام وغاز	156,243	44,377	-	49,150	249,770
إنشائية	242,000	53,559	-	-	295,559
صناعية	276,577	11,875	-	-	288,452
عقارية	460,420	-	-	-	460,420
أخرى	235,451	114,202	-	22,954	372,607
مجمل القروض والسلف للعملاء	3,386,487	296,978	-	72,104	3,755,569
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					(309,572)
القروض والسلف للعملاء					3,445,997
ب) قروض وسلف للبنوك					
مجمل القروض والسلف للبنوك	-	29,161	108,801	-	137,962
ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة					(1,356)
قروض وسلف للبنوك					136,606

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2017	2016
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**310,928**	292,791
مبالغ مشطوبة	**(127,640)**	(22,543)
المحمل على بيان الدخل	**69,133**	40,680
في 31 ديسمبر	**252,421**	310,928

إن المخصصات المحددة والعامة المبينة تستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها).

إن اجمالي المخصصات العامة كما في 31 ديسمبر 2017 يبلغ **197,657 ألف دينار كويتي** (2016: 216,523 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **413 ألف دينار كويتي** (2016: 68,952 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **6,915 ألف دينار كويتي** (2016: 66,449 ألف دينار كويتي).

قام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملات مشتقات مالية مهيكلة ولا يزال البنك في انتظار النتيجة النهائية.

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة موضحة أدناه:

	2017 ألف دينار كويتي			2016 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات	**قروض استهلاكية**	**المجموع**	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**287,216**	**23,712**	**310,928**	267,237	25,554	292,791
مبالغ مشطوبة	**(111,399)**	**(16,241)**	**(127,640)**	(5,000)	(17,543)	(22,543)
المحمل على بيان الدخل	**54,249**	**14,884**	**69,133**	24,979	15,701	40,680
في 31 ديسمبر	**230,066**	**22,355**	**252,421**	287,216	23,712	310,928

راجع إيضاح 24 أ حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **10,489 ألف دينار كويتي** (2016: 9,838 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

13 استثمارات في أوراق مالية

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أوراق مالية - متاحة للبيع		
مسعرة	**15,391**	16,477
غير مسعرة	**22,269**	26,726
أوراق دين مالية - متاحة للبيع		
مسعرة	**2,398**	18,593
غير مسعرة	**18,166**	17,324
أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق		
مسعرة	**59,596**	67,061
	117.820	146,181

خلال السنة السابقة، قام البنك بحيازة استثمارات في أوراق مالية تم تقييمها بمبلغ **34,157 ألف دينار كويتي** محتفظ بها كضمانات لتسوية ديون مستحقة من عملاء. تم بيع هذه الاستثمارات في أوراق مالية بالكامل خلال سنة 2016.

14 موجودات أخرى

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**21,370**	22,435
مدينون متنوعون وآخرون	**21,875**	19,426
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)	**78,856**	144,781
	122,101	186,642

الحركة في ضمانات معاد حيازتها:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**144,781**	54,590
إضافات		
– ممتلكات عقارية	**-**	121,000
استبعادات	**(62,559)**	(19,413)
خسائر انخفاض القيمة	**(3,366)**	(11,396)
في 31 ديسمبر	**78,856**	144,781

يتضمن الرصيد الختامي لسنة 2016 استثمارات في أوراق مالية بمبلغ 3,457 الف دينار كويتي وتم بيعها بالكامل خلال السنة. تم المحاسبة عن هذه الاستثمارات وتم لاحقا قياسها وفقا للقيمة العادلة باستخدام بيانات السوق الملحوظة (المستوى 2). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها المدرجة بالدفاتر.

إن البنك ملتزم بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق ببيع هذه العقارات في المدى الزمني المنصوص عليه باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ **لا شيء ألف دينار كويتي** (2016: 3,457 ألف دينار كويتي) والعقارات بمبلغ **لا شيء ألف دينار كويتي** (2016: 2,500 ألف دينار كويتي).

15 المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**14,101**	53,046
ودائع محددة الأجل	**398,004**	427,318
	412,105	480,364
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**73,237**	68,730
ودائع محددة الأجل	**895,960**	755,950
	969,197	824,680

16 ودائع العملاء

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**1,161,667**	1,262,745
حسابات ادخار	**351,796**	355,009
ودائع محددة الأجل	**1,976,514**	1,777,586
	3,489,977	3,395,340

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **13,219 ألف دينار كويتي** (2016: 12,135 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات اعتماد وضمانات (راجع الإيضاح 26).

17 سندات مساندة ضمن الشريحة 2

خلال السنة السابقة، أصدر البنك سندات مساندة ضمن الشريحة 2 ومدرجة بالدينار الكويتي بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي. أجل هذه السندات هو 10 سنوات وتتكون من شريحتين متساويتين من السندات ذات المعدلات الثابتة والسندات ذات المعدلات المتغيرة. تحمل السندات ذات المعدلات الثابتة معدل فائدة بنسبة 6.50% سنويًا وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة طوال الخمس السنوات الأولى وسيعاد تحديدها للفترة اللاحقة بنسبة 4.25% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في السنة الخامسة لتاريخ الإصدار). أما السندات ذات المعدلات المتغيرة فهي تحمل معدل فائدة بنسبة 4.00% سنويًا فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويعاد تحديدها بشكل ربع سنوي بما يخضع لنسبة 1% كحد أقصى فوق المعدل السائد للسندات ذات المعدلات الثابتة كما أنها تستحق بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة. هذه السندات غير مكفولة بضمان وقابلة للاستدعاء بالكامل أو جزئيًا بناء على اختيار البنك بعد مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار بما يخضع لبعض الشروط التي يجب استيفاؤها والموافقة الكتابية المسبقة لبنك الكويت المركزي.

18 مطلوبات أخرى

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**27,728**	24,033
إيرادات مؤجلة	**4,418**	4,943
مخصصات تسهيلات غير نقدية (انظر الحركة أدناه)	**10,489**	9,838
مخصص خسارة القيمة العادلة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)	**-**	18
مخصصات متعلقة بالموظفين	**23,129**	15,589
أخرى	**45,083**	38,818
	110,847	93,239

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**9,838**	9,967
المحمل على (استرداد إلى) بيان الدخل	**651**	(129)
في 31 ديسمبر	**10,489**	9,838

19 رأس المال

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**304,813**	304,813

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2016: 3,048,127,898 سهم).

20 الاحتياطيات

أ. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة المدرجة بالدفاتر للأرض المملوكة للبنك. الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم أخذه مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21 أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2017	2016
عدد أسهم الخزينة	**138,148,846**	138,148,846
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**%4.53**	%4.53
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**70,757**	70,757
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**33,985**	31,498

إن الحركة في أسهم الخزينة هي كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2017	2016
الرصيد كما في 1 يناير	**138,148,846**	137,687,846
مشتريات	**-**	461,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**138,148,846**	138,148,846

هذا البند يتضمن عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات معاد حيازتها ضمن تسوية ديون من عملاء. إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,246 ألف دينار كويتي** (2016: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المقابل لتكلفة شراء أسهم خزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي القانوني وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المحتفظ بها خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

22 توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **9 فلس** للسهم (2016: 7 فلس) عن رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2017. ويخضع الاقتراح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد بتاريخ 8 مارس 2017 على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 7 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (4 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015). تم دفع توزيعات الأرباح النقدية لاحقًا.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2016: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الاعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2017	2016	**2017**	2016	**2017 ألف دينار كويتي**	2016 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة:						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	1	**14**	11	**196,738**	111,649
ودائع	**8**	8	**40**	35	**552,672**	424,712
التزامات/مشتقات						
ضمانات / خطابات اعتماد	**1**	1	**8**	8	**27,569**	25,086
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	-	**2**	2	**22,122**	24,852
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**18**	14	**6,588**	2,799
مصروف فوائد	**3**	3	**15**	9	**7,807**	5,293
صافي الأتعاب والعمولات	**1**	1	**9**	9	**242**	209
مصروفات أخرى	**-**	-	**7**	7	**380**	486
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**2**	2	**-**	-	**43**	53
ودائع	**10**	11	**-**	-	**820**	889
معاملات						
إيرادات فوائد	**2**	2	**-**	-	**2**	3
مصروف فوائد	**12**	13	**-**	-	**16**	14

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من **2.5% إلى 5%** سنوياً (2016: 2.25% إلى 5% سنوياً). إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم خلال السنة مكفولة بضمانات بلغت قيمتها العادلة **102,204 ألف دينار كويتي** كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 73,705 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**3,154**	3,785
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	**375**	111
	3,529	3,896

24 الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك تجاري، باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. إذ يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك الى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التغطية المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات يتم عادةً تغطيتها عادة بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية تهدف إلى حسن إدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر / العائدات في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل المرتبطة بالمخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للمخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى المجلس متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة المخاطر أيضًا بتقييم الائتمانات ذات المخاطر المرتفعة التي تزيد عن نسبة 10% من رأسمال البنك أو حسب النسبة الملائمة التي تتراءى للجنة. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، وهي ترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال المخاطر بالبنك.

تعرض الفقرات التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالاعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشا مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن الانكشافات المترابطة كأن يكون ذلك عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي الى تأثر قدرة هؤلاء الاطراف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

فيما يلي وصف موجز لإطار عمل إدارة المخاطر:

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة الانكشافات لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية للدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى وحدة مراقبة الائتمان المستقلة – التابعة إلى رئيس إدارة المخاطر– مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه الوحدة: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، وتطوير السياسات العامة للتعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض لمخاطر التركز بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والالتزام بهذه السياسات؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي، ومراقبة الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر في القطاعات الهامة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدولة والانكشاف الخارجي والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك معايير لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من فترة التعيين وحد للراتب الأدنى .... إلخ. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب البنكي الجاري الخاص بالمتقدم. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة مخاطر الائتمان، ست لجان ائتمانية هي: لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة الائتمان التنفيذية كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء المستوى المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لدى لجنة الائتمان الإدارية صلاحيات محدودة في اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها. علاوة على ذلك، يوجد هيكل تنظيمي محدد وآلية محددة لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية والتي تقدم منتجات محددة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى حجم الأعمال وأولويتها لدى البنك.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد بصورة منتظمة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القرض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات الائتمان للقروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية. إضافة إلى ذلك، تخضع جميع طلبات الائتمان للعملاء الأفراد للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة مرجعية الائتمان التابعة لشبكة المعلومات الائتمانية التي يملكها القطاع (Ci- Net) بهدف تقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للقرض.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإداري و/أو الموافقة أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة على كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف اجراءات الاسترداد أوشطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية أو لجنة التصنيف حسبما هو الحال.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتطلب هذه الطلبات استيفاء المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية يتم إعدادها من قبل وحدة المراجعة الائتمانية المستقلة لدى البنك وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك مطبقاً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم الأعمال المصرفية الدولية لدى البنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية.

يقوم قسم الأعمال المصرفية الدولية بمراجعة منتظمة للحدود الخارجية العامة للبنك وتقييم الانكشافات. تركز المراجعة على الانتشار الكلي للمخاطر الخارجية مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر لكل دولة على حدة عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر – والمعتمد من قبل مجلس الإدارة– إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب على مستوى الشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تخفيض المستوى المقبول من المخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمالنا.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

	الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض
	2017	2016
حسب فئة الموجودات المالية	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (بعد استبعاد النقد في الصندوق)	**413,303**	613,770
أذونات وسندات خزانة	**566,784**	372,919
سندات بنك الكويت المركزي	**394,555**	376,240
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**39,053**	108,013
قروض وسلف للبنوك	**128,930**	136,606
قروض وسلف للعملاء:		
قروض للشركات	**2,520,700**	2,222,959
قروض استهلاكية	**1,288,066**	1,223,038
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**80,160**	102,978
موجودات أخرى	**43,245**	41,861
المجموع	**5,474,796**	5,198,384
مطلوبات محتملة والتزامات	**1,655,916**	1,702,027
مبادلات عجز الائتمان	**-**	59,680
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**180,536**	138,684
الإجمالي	**1,836,452**	1,900,391
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**7,311,248**	7,098,775

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 نسبة **13%** (2016: 12%).

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود وغير ذلك من أشكال ضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الدائنة حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2017، خضعت نسبة **27%** (2016: 31%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتتيح الشفافية والتماثل بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراع التقييم المالي العمليات والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً تقييم جودة العمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، يتم تصنيف مخاطر الملتزمين باستخدام تقديرات تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية عجز الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفولة بضمانات.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة يندرج بصورة عامة في ثلاث فئات، وبالتحديد هي "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مرتفعة" يتمثل في حالة تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف ضمن فئة "قياسية" يتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مقبولة" يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من التعرض للمخاطر المصنف على أنه ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسارة المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يقلل بشكل جوهري من مقدار الخسارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف المخاطر تلك.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز الأغراض كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

طرح البنك أيضًا عملية لتصنيف مخاطر المحافظ والتي يتم من خلالها إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية. تم تمديد تصنيف مخاطر المحافظ حتى مستوى مدير العلاقات وتقديم معايير المخاطر لتقييم تنفيذ الأعمال التي تؤدي إلى تحسين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب اخذا في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم.

البنية التحتية للائتمان

قام البنك بإنشاء وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الادارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان / المخاطر ونظم تطبيق الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. يطبق البنك حاليا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لحزم الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
2017	مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	413,303	-	-	-	413,303
أذونات وسندات خزانة	566,784	-	-	-	566,784
سندات بنك الكويت المركزي	394,555	-	-	-	394,555
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	39,053	-	-	-	39,053
قروض وسلف للبنوك	130,231	-	-	-	130,231
قروض وسلف للعملاء:					
- قروض شركات	1,597,246	935,915	139,813	24,500	2,697,474
- قروض استهلاكية	1,218,325	-	-	71,077	1,289,402
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	80,160	-	-	-	80,160
موجودات أخرى	43,245	-	-	-	43,245
	4,482,902	935,915	139,813	95,577	5,654,207

2016	غير متأخرة أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	613,770	-	-	-	613,770
أذونات وسندات خزانة	372,919	-	-	-	372,919
سندات بنك الكويت المركزي	376,240	-	-	-	376,240
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	108,013	-	-	-	108,013
قروض وسلف للبنوك	137,962	-	-	-	137,962
قروض وسلف للعملاء:					
- قروض شركات	1,228,856	902,487	262,113	47,381	2,440,837
- قروض استهلاكية	1,149,648	-	-	71,688	1,221,336
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	102,978	-	-	-	102,978
موجودات أخرى	41,861	-	-	-	41,861
	4,132,247	902,487	262,113	119,069	5,415,916

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة **91%** (2016: 79%) تأخر سدادها لأقل من 60 يومًا ونسبة **9%** (2016: 21%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 – 90 يومًا.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية حسب الفئة

2017	مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	**51,991**	**2,418**	**49,573**
- قروض استهلاكية	**21,019**	**9,564**	**20**
	73,010	**11,982**	**49,593**

2016	مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	67,982	4,278	63,516
- قروض استهلاكية	25,414	11,650	6
	93,396	15,928	63,522

	2017		2016	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
محلياً (الكويت)	**4,539,813**	**1,360,265**	4,255,809	1,293,486
دول الشرق الأوسط الأخرى	**657,771**	**149,339**	689,650	185,184
أوروبا	**207,023**	**83,507**	168,024	109,515
أمريكا وكندا	**-**	**22,658**	12,750	21,357
آسيا والمحيط الهادي	**60,081**	**220,683**	72,148	289,161
باقي دول العالم	**10,108**	**-**	3	1,688
	5,474,796	**1,836,452**	5,198,384	1,900,391
قطاع الأعمال:				
شخصية	**1,514,007**	**-**	1,397,077	-
مالية	**845,630**	**598,037**	930,389	702,136
تجارية	**410,092**	**284,710**	347,851	234,902
نفط خام وغاز	**140,521**	**44,098**	146,811	34,535
إنشائية	**258,611**	**599,188**	292,731	643,167
حكومية	**1,198,156**	**19**	1,202,489	1,134
صناعية	**255,396**	**74,635**	249,706	58,477
عقارية	**551,717**	**33,152**	449,886	8,987
أخرى	**300,666**	**202,613**	181,444	217,053
	5,474,796	**1,836,452**	5,198,384	1,900,391

24 الأدوات المالية (تتمة)
أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود الصرف الأجنبي ومبادلات عجز الائتمان. وتسمح عقود الصرف الأجنبي للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود الصرف الأجنبي معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات والتي هي لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

قام البنك، طبقاً لعقود مبادلات عجز الائتمان، ببيع الحماية الائتمانية لسندات أساسية /سندات إذنية بسعر فائدة عائم صادرة من قبل الجهات السيادية أو هيئات القطاع العام بدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يتعرض لمخاطر عجز جهات الإصدار. لا تعتزم إدارة البنك مواصلة استغلال هذا المجال ولم تشرع في أي معاملات جديدة. تستحق جميع أدوات مبادلات عجز الائتمان القائمة خلال السنة.

تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28. يدار الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الحدود الشاملة الموضوعة للقروض الممنوحة للعملاء.

ب- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وعليه، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للسندات المتاحة للبيع ذات معدلات الفائدة الثابتة والمحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2017			2016		
العملة	التغير في سعر صرف العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغير في سعر صرف العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
الدينار الكويتي	(+) 25	2,774	-	(+) 25	2,006	-
الدولار الأمريكي	(+) 25	328	(24)	(+) 25	349	(4)

جـ- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بكافة الحدود المعتمدة داخليًا وكذلك الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

	2017			2016		
العملة	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل
	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	**+5**	**(199)**	**256**	+5	(384)	328

يحتفظ البنك باستثماراته في محفظة متنوعة بشكل جيد من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي يتم فيها الاستثمار في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراع تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه الأوراق المالية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ويمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. تقوم مجموعة الخزينة – بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات – بإدارة السيولة وعمليات تمويل البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة – وفقا لما يراه مناسباً – لتغطية مسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل III فيما يخص نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. والغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتغطية فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، يهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: تقدير التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوقين المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يساهم في الحد من مخاطر السيولة الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالسيولة وهي بصورة محددة: حدود عدم تطابق قائمة الاستحقاق لفترات زمنية محددة: 10% لفترة 7 أيام أو أقل؛ و 20% لفترة شهر أو أقل، و 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل، و 40% لفترة ستة أشهر أو أقل؛ وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في أذونات وسندات خزانة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي والحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة 90%.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر واحد ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	**475,441**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**475,441**
أذونات وسندات خزانة	**-**	**29,000**	**57,086**	**84,962**	**287,236**	**108,500**	**566,784**
سندات بنك الكويت المركزي	**116,884**	**152,639**	**125,032**	**-**	**-**	**-**	**394,555**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**-**	**39,053**	**-**	**-**	**-**	**-**	**39,053**
قروض وسلف للبنوك	**-**	**30,282**	**7,544**	**72,626**	**13,579**	**4,899**	**128,930**
قروض وسلف للعملاء	**140,921**	**330,095**	**369,930**	**615,582**	**502,751**	**1,849,487**	**3,808,766**
استثمارات في أوراق مالية	**-**	**-**	**-**	**-**	**33,365**	**84,455**	**117,820**
موجودات أخرى	**34,396**	**-**	**3,660**	**4,370**	**79,520**	**155**	**122,101**
مباني ومعدات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**29,954**	**29,954**
مجموع الموجودات	**767,642**	**581,069**	**563,252**	**777,540**	**916,451**	**2,077,450**	**5,683,404**
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	**142,216**	**33,105**	**90,434**	**146,350**	**-**	**-**	**412,105**
ودائع من المؤسسات المالية	**107,813**	**116,870**	**251,110**	**365,819**	**127,585**	**-**	**969,197**
ودائع العملاء	**2,025,674**	**691,246**	**319,526**	**437,099**	**16,432**	**-**	**3,489,977**
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**100,000**	**100,000**
مطلوبات أخرى	**50,613**	**20,026**	**9,214**	**15,352**	**15,642**	**-**	**110,847**
إجمالي المطلوبات	**2,326,316**	**861,247**	**670,284**	**964,620**	**159,659**	**100,000**	**5,082,126**

في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	665,520	-	-	-	-	-	665,520
أذونات وسندات خزانة	8,695	48,178	50,762	52,000	173,284	40,000	372,919
سندات بنك الكويت المركزي	65,000	231,240	80,000	-	-	-	376,240
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	103,013	5,000	-	-	-	108,013
قروض وسلف للبنوك	13,859	-	12,395	65,801	44,551	-	136,606
قروض وسلف للعملاء	121,175	448,172	282,138	472,015	675,067	1,447,430	3,445,997
استثمارات في أوراق مالية	30,849	3,064	-	-	27,088	85,180	146,181
موجودات أخرى	37,631	-	36,568	801	111,642	-	186,642
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	28,997	28,997
مجموع الموجودات	942,729	833,667	466,863	590,617	1,031,632	1,601,607	5,467,115
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	127,014	100,752	67,331	165,374	19,893	-	480,364
ودائع من المؤسسات المالية	131,741	137,795	163,615	235,676	155,853	-	824,680
ودائع العملاء	1,939,938	750,573	300,779	397,050	7,000	-	3,395,340
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	-	-	-	-	-	100,000	100,000
مطلوبات أخرى	42,746	19,230	10,338	15,517	5,408	-	93,239
إجمالي المطلوبات	2,241,439	1,008,350	542,063	813,617	188,154	100,000	4,893,623

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار فيتم التعامل معها كما لو تم ارسال الاخطارات فوراً.

في 31 ديسمبر 2017	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية						
المستحق للبنوك	**191,427**	**88,230**	**135,763**	**-**	**-**	**415,420**
ودائع من المؤسسات المالية	**73,450**	**13,893**	**252,288**	**654,844**	**-**	**994,475**
ودائع العملاء	**1,636,963**	**221,460**	**1,606,094**	**155,176**	**-**	**3,619,693**
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	**-**	**1,682**	**5,045**	**122,982**	**-**	**129,709**
مطلوبات أخرى×	**50,613**	**20,026**	**24,566**	**15,642**	**-**	**110,847**
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	**1,952,453**	**345,291**	**2,023,756**	**948,644**	**-**	**5,270,144**

في 31 ديسمبر 2016	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية						
المستحق للبنوك	178,536	48,014	190,562	68,441	-	485,553
ودائع من المؤسسات المالية	107,991	9,300	317,985	408,761	-	844,037
ودائع العملاء	1,632,244	173,627	1,321,804	294,906	-	3,422,581
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	-	1,709	5,127	123,318	-	130,154
مطلوبات أخرى×	42,746	19,230	25,855	5,408	-	93,239
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,961,517	251,880	1,861,333	900,834	-	4,975,564

* تتضمن المطلوبات الأخرى القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة (إيضاح 18).

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمطلوبات البنك المحتملة:

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2017:						
مطلوبات محتملة	**14,583**	**47,388**	**162,249**	**770,836**	**452,805**	**1,447,861**
التزامات	**100**	**33,023**	**172,287**	**2,645**	**-**	**208,055**
	14,683	**80,411**	**334,536**	**773,481**	**452,805**	**1,655,916**

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2016:						
مطلوبات محتملة	16,330	48,578	161,895	771,817	514,745	1,513,365
التزامات	362	50,947	137,353	–	–	188,662
	16,692	99,525	299,248	771,817	514,745	1,702,027

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدي حسب استحقاق مراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

المشتقات	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2017:					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**95,170**	**37,904**	**46,097**	**-**	**179,171**
في 31 ديسمبر 2016:					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	65,280	18,710	15,468	19,825	119,283

هـ- المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن توفر أدوات رقابة داخلية غير ملائمة أو غير ناجحة أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة مخاطر التشغيلي في إدارة إدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تتسق وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية مع تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزء من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة صناديق تغطية متنوعة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم %	**2017 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي**	2016 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**682**	737
سوق نيويورك للأوراق المالية	+5%	**68**	69

ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل أسعار فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة والتي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها المدرجة بالدفاتر. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة المدرجة بالدفاتر تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

لم يتم اجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2017	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	**15,391**	**4,775**	**-**	**20,166**
أوراق دين مالية	**2,398**	**18,166**	**-**	**20,564**
	17,789	**22,941**	**-**	**40,730**

2016	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	16,452	6,142	-	22,594
أوراق دين مالية	18,593	17,324	-	35,917
	35,045	23,466	-	58,511

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

يتم تسجيل كافة الأوراق المالية غير المسعرة المتاحة للبيع وفقًا للقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ **17,494 ألف دينار كويتي** (2016: 20,609 ألف دينار كويتي) والمدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة نظرًا لعدم إمكانية تقدير القيمة العادلة بصورة موثوق منها.

بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات عجز الائتمان والتي تم تقييمها باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في اوراق مالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق **59,596 ألف دينار كويتي** (2016: 67,061 ألف دينار كويتي)، و **59,356 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2016: 66,730 ألف دينار كويتي) على التوالي. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت الإدارة تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بالنسبة لهامش معقول وليس هناك أي تأثير مادي. إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها المدرجة بالدفاتر في تاريخ التقارير المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26 المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات المحتملة غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,247,906**	1,320,869
خطابات ائتمان وقبولات	**199,955**	192,496
	1,447,861	1,513,365

كما في تاريخ البيانات المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لمنح تسهيلات الحسابات المكشوفة للعملاء بمبلغ **208,055 ألف دينار كويتي** (2016: 188,662 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27 تحليل القطاعات

أ. حسب وحدات الأعمال

المصرفية التجارية: قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات: تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**149,512**	144,595	**10,457**	4,448	**159,969**	149,043
نتائج القطاع	**36,376**	97,040	**9,517**	3,147	**45,893**	100,187
إيرادات غير موزعة					**21,413**	19,598
مصروف غير موزعة					**(19,283)**	(76,842)
ربح السنة					**48,023**	42,943
موجودات القطاع	**4,004,852**	3,801,894	**1,604,736**	1,596,363	**5,609,588**	5,398,257
موجودات غير موزعة					**73,816**	68,858
إجمالي الموجودات					**5,683,404**	5,467,115
مطلوبات القطاع	**2,830,374**	2,682,905	**2,084,719**	2,041,414	**4,915,093**	4,724,319
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**768,311**	742,796
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**5,683,404**	5,467,115

تم خلال السنة، قام البنك بمراجعة طريقة توزيع التكالف المشتركة المدارة على نحو مركزي. في السونات السابقة، تم توزيع التكاليف المشتركة على وحدات الاعمال. الا انه اعتبارا من السنة الحالية، سيتم ادراجها من المصروفات غير الموزعة. إن هذا التغيير ليس له أي تأثير على الأرباح او حقوق الملكية بالبنك. وقد تم اجراء هذا التغيير لتحسين التحليل القطاعي، وتم إعادة إدراج المبالغ للفترات المقارنة بحيث تتوافق مع العرض للسنة الحالية.

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2017 أو 2016.

28 المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على الحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2017:			المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً	أكثر من سنة
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)						
عقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة	**1,441**	**(1,237)**	**179,171**	**133,074**	**46,097**	**-**
مبادلات عجز الائتمان*	-	-	-	-	-	-
	1,441	**(1,237)**	**179,171**	**133,074**	**46,097**	**-**

* جميع أدوات مبادلة العجز الائتماني تم استحقاقها خلال السنة.

في 31 ديسمبر 2016:			المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً	أكثر من سنة
مشتقات محتفظ بها بغرض:	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)						
عقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة	707	(887)	119,283	83,990	15,468	19,825
مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 18)	35	(53)	59,680	30,605	29,075	-
	742	(940)	178,963	114,595	44,543	19,825

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم التوقيع على عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن عقود المبادلة هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة. بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة. بالنسبة لمبادلات العجز الائتماني، يتم اكتساب الأتعاب استناداً إلى حجم مخاطر الائتمان التي يجري مبادلتها.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عروض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها، كما يتضمن هذا البند أي مشتقات لا تلبي متطلبات التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

29 كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بنشاط بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالاعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك، الى جانب عدة إجراءات اخرى.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتخصيص" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح المقترحة.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2017	2016
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**4,226,200**	3,897,800
رأس المال المطلوب	**591,668**	545,692
رأس المال المتاح		
الشريحة الأولى من رأس المال	**601,278**	573,492
الشريحة الثانية من رأس المال	**150,860**	147,196
إجمالي رأس المال	**752,138**	720,688
معدل كفاية الشريحة الأولى من رأس المال	**%14.23**	%14.71
اجمالي معدل كفاية رأس المال	**%17.80**	%18.49

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**601,278**	573,492
إجمالي الإنكشاف	**6,645,408**	6,456,516
معدل الرافعة المالية	**%9.05**	%8.88

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

30 حدث لاحق

قام البنك بتاريخ 16 يناير 2018 بشراء عقار من خلال مزاد علني بمبلغ 98,996 ألف دينار كويتي مقابل قرض غير منتظم مستحق الى البنك. ونظراً إلى ان هذا الحكم الصادر من محكمة أول درجة ينص على إمكانية الاستئناف خلال 7 أيام، اعتباراً من تاريخ صدور الحكم، فإنه يتعذر اجراء تقدير دقيق للأثر المالي كما في تاريخ هذه البيانات المالية.

قائمة الفروع

الشرق 2
داخلي: 6687 / 6680
فاكس: 406 478 22 965+

الرميثية
داخلي: 6195 / 6190
فاكس: 192 646 25 965+

المنصورية
داخلي: 6126 / 6120
فاكس: 379 555 22 965+

جابر الأحمد
داخلي: 6744 / 6740

فهد السالم
داخلي: 6277 / 6270
فاكس: 313 428 22 965+

الزهراء
داخلي: 6699 / 6690
فاكس: 896 246 25 965+

الشويخ الرئيسي
داخلي: 6293 / 6290
فاكس: 407 819 24 965+

سعد العبدالله
داخلي: 6781 / 6780

ميناء الزور
داخلي: 6119 / 6110
فاكس: 307 950 23 965+

جابر العلي
داخلي: 6466 / 6460
فاكس: 748 833 23 965+

الفحيحيل
داخلي: 6049 / 6040
فاكس: 761 910 23 965+

أبوفطيرة
داخلي: 6222 / 6220
فاكس: 913 435 25 965+

ميناء الشويخ
داخلي: 6083 / 6080
فاكس: 350 813 24 965+

صباح الناصر
داخلي: 6619 / 6610
فاكس: 138 894 24 965+

مجمع الوزارات
داخلي: 6176 / 6170
فاكس: 854 431 22 965+

الجابرية
داخلي: 6409 / 6400
فاكس: 480 350 25 965+

الفحيحيل (مجمع الكترونيات الغانم)
داخلي: 6389 / 6380
فاكس: 865 916 23 965+

العدان
داخلي: 6099 / 6090
فاكس: 689 425 25 965+

جنوب السرة
داخلي: 6419 / 6410
فاكس: 073 213 25 965+

صباح السالم
داخلي: 6679 / 6670
فاكس: 160 512 25 965+

مشرف
داخلي: 6209 / 6200
فاكس: 812 392 25 965+

جمعية الجهراء
داخلي: 6154 / 6150
فاكس: 173 555 24 965+

الفروانية (مركز مترو)
داخلي: 6163 / 6160
فاكس: 545 732 24 965+

الأحمدي
داخلي: 6249 / 6240
فاكس: 201 980 23 965+

الصليبخات
داخلي: 6479 / 6470
فاكس: 405 869 24 965+

الصباحية
داخلي: 6668 / 6660
فاكس: 913 613 23 965+

مبارك الكبير
داخلي: 2717 / 2002
فاكس: 240 445 22 965+

الجهراء 2
داخلي: 6354 / 6350
فاكس: 490 563 24 965+

الفروانية 2
داخلي: 6609 / 6600
فاكس: 562 720 24 965+

العيون
داخلي: 6638 / 6630
فاكس: 363 564 24 965+

السرة
داخلي: 6101 / 6100
فاكس: 002 314 25 965+

صبحان
داخلي: 6349 / 6340
فاكس: 611 732 24 965+

النزهة
داخلي: 6369 / 6360
فاكس: 975 548 22 965+

جليب الشيوخ
داخلي: 6068 / 6060
فاكس: 710 341 24 965+

الفردوس
داخلي: 6395 / 6390
فاكس: 903 801 24 965+

العديلية
داخلي: 6029 / 6020
فاكس: 031 564 22 965+

الأفنيوز
هاتف: 901 200 22 965+
فاكس: 903 200 22 965+

جمعية السالمية
داخلي: 6051 / 6050
فاكس: 842 716 25 965+

القيروان
داخلي: 6737 / 6730
فاكس: 052 663 24 965+

الخالدية
داخلي: 6219 / 6210
فاكس: 315 916 24 965+

شارع الغزالي
داخلي: 6422 / 6420
فاكس: 470 827 24 965+

بيان
داخلي: 6183 / 6180
فاكس: 031 389 25 965+

اليرموك
داخلي: 6659 / 6650
فاكس: 630 324 25 965+

السالمية الرئيسي
داخلي: 6309 / 6300
فاكس: 554 716 25 965+

القرين
داخلي: 6455 / 6450
فاكس: 164 449 25 965+

خيطان
داخلي: 6329 / 6320
فاكس: 811 751 24 965+

هدية
داخلي: 6148 / 6140
فاكس: 243 969 23 965+

ضاحية عبدالله السالم
داخلي: 6034 / 6030
فاكس: 256 529 22 965+

حولي 2
داخلي: 6790/6799
فاكس: 22645402 965+

الشعب
داخلي: 6078 / 6070
فاكس: 176 664 22 965+

قرطبة
داخلي: 6719 / 6710
فاكس: 842 320 25 965+

ميدان حولي
داخلي: 6709 / 6700
فاكس: 504 628 25 965+

حولي
داخلي: 6289 / 6280
فاكس: 941 653 22 965+

الدعية
داخلي: 6378 / 6370
فاكس: 990 572 22 965+

الشرق
داخلي: 6318 / 6310
فاكس: 945 441 22 965+

الرقة
داخلي: 6438 / 6430
فاكس: 098 940 23 965+

المنقف
داخلي: 6268 / 6260
فاكس: 868 710 23 965+